

المال والتجارة

Al Mal WalTEGARA

لجنة التمويل بانحد الصناعات
لحل مشاك المعلنين مع البنوك

مشروع قانون الضرائب على الدخل
« يتعنّت » مع المهنيين

التمويل العقاري إطلالة ونظرة تفاؤل

مشاكل الاستثمار والتنمية في السودان

شركة مصر / إيران للفلز والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراتكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

٥١% للجانب المصري ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والفلز والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩% للجانب الإيراني ويمثله:

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر على كوتزوشل.

• قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الفلز الرفيع، - مصنع الفلز المتوسط -

الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن الإنتاج = ٥٢٥٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزي

• مصنع الفلز السميك، -

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من (٢٨ مليون جنيه)

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهريا

العدد ٤٢٥ - يوليو ٢٠٠٥ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير أحمد عارف عبد الرحمن
نائب رئيس التحرير أ. د. / طلعت أسعد
نائب رئيس التحرير أ. د. / كامل عمراؤ

هيئة المحكمين

أ. د. / شوقي حسين عبدالله	أ. د. / أحمد سالم الزيات	أ. د. / السيد حمدي المعاز
أ. د. / يسرى خضر إسماعيل	أ. د. / الدسوقي حامد أبو زيد	أ. د. / عبدالله أمين جماعة
أ. د. / على أحمد شاكر	أ. د. / محيي الدين الأزهرى	أ. د. / شوقي سيف النصر
أ. د. / محمد عثمان إسماعيل	أ. د. / منصور حامد حسن	أ. د. / سعد السعيد عبدالرازق
أ. د. / سعيد توفيق عباس	أ. د. / عصام الدين العناني	أ. د. / محمد محمود يوسف

في هذا العدد

- كلمة العدد
- لجنة التمويل باتحاد الصناعات لحل مشاكل المتعثرين مع البنوك رئيس التحرير ٢
 - مشروع قانون الضرائب على الدخل « يتعنت » مع المهنيين أحمد عبدالله ٤
 - التمويل العقاري إطلاقة ونظرة تفاؤل الأستاذ / حسين إسماعيل ١٣
 - مشاكل الاستثمار والتنمية في السودان دكتور / محمد فراح عبد الحليم ١٨
 - دور الربط الشبكي في تفعيل نظم المعلومات دكتور / سمير سعد مرقص ٣٥
 - أين المشكلة دكتور / محمد الباز ٤٤
 - توصيات المؤتمر العربي الخامس ، إعادة الهيكلة القيادية بتقنيات التحويلية وتحويلها إلى علم نتائج وأثر النظرية الإبداعية للمراجعة الذاتية على المنظمة والمجتمع الأستاذ الدكتور / على لطفي رئيس الوزراء الأسبق ورئيس المؤتمر ٤٦

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهان	سوريا ٥٠ ل س	ليبيا ٥٠٠ درهم
لبنان ٢٥٠٠ ليرة	السودان ٤٠ جنيه	البحرين ١٠٠٠ فلس
الأردن ١ دينار	الكويت ٨٠٠ فلس	دول الخليج ١٠ دراهم

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة



لجنة التمويل باتحاد الصناعات لحل مشاكل المتعثرين مع البنوك

كلمة العدد
بقلم
محاسب
أحمد عاقله عيبد الرحمن
رئيس مجلس الإدارة

والباقى مطارد بعيد عن مصنعه .

■ الحالات الكبيرة والتي
تزيد عن ٢٥٠ مليون جنيه
أكثر من ١٠٠٠ حالة .

■ وهذه هي البيانات المتوافرة
لدينا من الصحف ولكن
حقيقة الأرقام لدى البنك
المركزي ووزارة الداخلية
(سجن أموال عامة) .

المديونيات :

■ الحقيقة ثلث ما هو معلن
والباقى فوائد تراكمية
ومهمشة وتم تجنبها من
أرباح البنوك في السنوات
السابقة ومع هذا تصمم
عليها البنوك .

التسويات :

(١) الاهتمام والأولوية للحالات
الكبيرة التي تزيد عن
٢٥٠ مليون جنيه .

أسباب الظاهرة :

(١) أسباب عامة كلها ترجع
لقرارات اقتصادية خاطئة
بداية من الجات ونهاية
بتعويم الجنيه .

(٢) أسباب خاصة وهى قلة قليلة .

حجم التعثر :

■ كبير ويتعدى ٢٥ ألف حالة
ومتشرة فى الصناعات
المتوسطة والصغيرة وكلها
لا تلقى الاهتمام الكافى
من البنوك ومعظمهم
اتخذت ضدهم إجراءات
وكثير منهم فى السجون
وعلمنا بحالة أنتحار
واحدة لصاحب مصنع
ملابس جاهزة بمدينة
الإسكندرية فى سيدى
بشر (الحاج أحمد حافظ)
رغم أن المديونية كانت
٤٠٠ ألف جنيه .

أصدر رئيس اتحاد
الصناعات المصرية الأستاذ
/جلال الزوريه قراراً
بتشكيل عدد من اللجان
لتظيم العمل داخل الاتحاد
لخدمة الصناعة المصرية
والصناع .

وكان لرئيس غرفة الطباعة
شرف رئاسة لجنة التمويل
والتصدى لحل مشاكل
المتعثرين مع البنوك والتي
انتشرت فى السنوات
الأخيرة حتى أصبحت
ظاهرة تهدد السيولة
ومرورها بأزمات مالية كان
من نتائجها التعثر وتراكم
الفوائد ، إلى الحد الذى
جعل من الصعب استمرار
المنشآت فى عملها الطبيعى
ونوجز ظاهرة التعثر فيما
يلى :-

(٢) تداول التسويات بين الفروع وإدارات البنك وكثرة الأراء تأخذ شهوراً.

(٣) الإجراءات القضائية أكبر عائق للتسويات بالإضافة إلى أنها تجعل التسويات غير عادلة تحت التهديد بالسجن .

(٤) بعض البنوك تفضل التحويل إلى المدعى الاشتراكى وهذا معناه فرض الحراسة والدخول إلى البيوت لجرد محتوياتها مع شلل تام فى المصانع حتى تدار بمعرفة المدعى الاشتراكى .

(٥) غياب الدور الرقابى المباشر من قبل البنك المركزى بهدف التسريع فى عمليات التسوية وبخاصة مع الصناعات المتوسطة والصغيرة ولحماية الصناع من أسلوب المطاردة .

(٦) الأيادى مازالت مرتعشة داخل البنوك مما يعرقل عمليات التسوية ويجعلها غير عادلة .

(٧) تعسف من بعض البنوك دون اعتبار للمصانع المتعثرة والعمالة بها فالمصلحة العامة ليس لها اعتبار فى التسويات.

عمل اللجنة باتحاد الصناعات :

■ قاصر على الحالات المستعصية التى يصل إليها بصعوبة والتى فشلت فى إيجاد حلول لها مع البنوك.

■ ليس جميع حالات التعثر مسجلة باتحاد الصناعات بل هناك جانب كبير يعتمد على الاتصال الشخصى بنا خوفاً من القبض عليه ، والبعض الآخر يخشى سمعته فى السوق .

القيادات الجديدة فى البنوك هى أساس استمرار المشكلة وإجراءات الحلول غير عادلة لذلك تعوق العمل بالمصانع .

التمويل :

■ البنوك ترفض دائماً التمويل لجميع المتعثرين رغم أن كافة البنوك أموالها متجهة لسندات الخزانة والبيع بالتقسيط والفيزا .

رغم توافر السيولة لدى البنوك وكثير من المصانع يحتاج لتمويل لشراء الخامات فقط ولو لدورة إنتاجية واحدة.

الصندوق الاجتماعى :

يعد مناقشة الصندوق الاجتماعى :
■ تتم معاونة المصانع المتوسطة والصغيرة بتمويلها بالخامات وجار دراسة هذا العرض ، ووضع القواعد التى يتم التعامل بها من خلال لجنة مشتركة بين الاتحاد والصندوق .

أخيراً ... حل مشاكل التعثر فيه حل مشكلة البطالة وسيؤثر إيجابياً على مناخ الاستثمار .

والوضع الحالى خطير ويدون تدخل حكومى عادل ستحدث كارثة وستقلب توقعات الحكومة قلباً كما يجب تحجيم مشاركة القطاع الخاص فى التنمية، فالمشكلة لا بد أن تعالج من منظور قومى وليس منظوراً مصرفياً ■

مشروع قانون الضرائب على الدخل

« يتعنّت » مع المهنيين

- القانون الجديد أخضع الأرباح الرأسمالية للضريبة في النشاط المهني لأول مرة منذ نشأة قوانين الضرائب .
- مطلوب النص صراحة على وضع الخسائر الرأسمالية ضمن التكاليف .

• دراسة لوكيل أول وزارة المالية السابق وخبير الضرائب الحالي ... أحمد عبدالله

الوقت نصت على إيرادات أخرى يشملها الإيراد من المهّن غير التجارية وهي :
١ - الربح المحقق من التصرف في أية أصول مهنية ... (وفقاً لتعديلات لجنة الخطة و الموازنة) .

٢ - عائدات نقل الخبرات .
٣ - عائدات بيع مكاتب مزاوله المهنة .
٤ - أية مبالغ محصلة نتيجة إغلاق المكتب .

٥ - أية مبالغ محصلة نتيجة التنازل عن العملاء ، وكما هو ملاحظ فقد أخضع القانون الأرباح الرأسمالية للضريبة في النشاط المهني لأول مرة منذ نشأة قوانين الضرائب في حين أن القانون نفسه ينص على أن العمل هو العنصر الأساسي لتحقيق الإيراد

الممول المهني دون مبرر ووضع هذا التعنّت في المادة ٢٣ التي تختص بكيفية تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة وذكرت أنها على أساس صافي الإيرادات خلال السنة السابقة وذكرت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن يكون تحديد صافي الإيرادات على أساس الإيراد الناتج عن العمليات المختلفة طبقاً لأحكام هذا القانون بعد خصم التكاليف والمصروفات اللازمة لمباشرة المهنة .

هذه المادة المفروض أنها تعرض لكيفية تحديد الإيرادات التي نصت عليها المادة ٣٢ والتي اعتبرت أن العمل هو العنصر الأساسي في تحقيق إيرادات المهن غير التجارية إلا إنها في نفس

وسط غضب من المهنيين واحتجاجات من أعضاء النقابات المهنية على مشروع قانون الضرائب على الدخل يواصل مجلس الشعب مناقشاته للقانون الجديد . ويرى المهنيون أن المشروع أفقدهم كثيراً من المزايا الموجودة في القانون الحالي بل إنه لم يساو بينهم وبين الأنشطة التجارية والصناعية في المزايا .

أحمد عبدالله وكيل أول وزارة المالية الأسبق والمستشار الحالي بيّيت الخبرة للاستشارات الضريبية تناول مواد القانون الجديد الخاصة بالمهنيين وأساتذة الجامعات في دراسة مهمة .

تعنّت القانون الجديد للضرائب على الدخل مع

وليس رأس المال .

وهنا يثار سؤال مهم جداً هل إذا كان سيتم محاسبة الممول المهني عن الأرباح الرأسمالية سيقابله الأخذ في الحسبان ضمن التكاليف والخسائر الرأسمالية وكذلك خصم أية مبالغ يدفعها الممول المهني في سبيل الحصول على مقر مزاوله النشاط ضمن التكاليف اللازمة كمباشرة النشاط المعروف رأسمالي يستهلك كما جاء في المادة ٢٥ وهي المادة الخاصة بالإصلاحات وهل ستطبق نسب الإهلاك الواردة في هذه المادة التي وردت في مواد القانون بخصوص النشاط التجاري والصناعي على الممول المهني حيث لم يرد نص في الباب الرابع الخاص بإيرادات المهن غير التجارية يقرر تطبيق نسب الإهلاك الواردة في المادة ٢٥ على النشاط المهني .

ما معنى أصول مهنية الوارد يكرها في المادة فالأصل واحد سواء كان في منشأة تجارية أو منشأة مهنية ومثال

ذلك جهاز الأشعة إذا وجد في مستشفى وهي منشأة تجارية فهو أصل من أصول المنشأة وإذا وجد في عيادة طبيب أشعة وهي منشأة مهنية فهو أصل أيضاً في هذه العيادة فليس هناك أصول تجارية وأصول مهنية وغير ذلك من الأمثلة كالآلات والألات وأجهزة الكمبيوتر وغيرها .

لذلك فالمطلوب ما يأتي :-

أ - النص صراحة في

المادة ٣٣ على تطبيق
نسب الإهلاك المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون على أصول المنشأة المهنية .

ب - النص صراحة على الأخذ
في الحسبان الخسائر الرأسمالية ضمن التكاليف طالما سيتم محاسبة الممول عن الأرباح الرأسمالية .

مادة ٣٤ : وهي خاصة بخصم التبرعات فقط .

وملاحظاتي على هذه المادة هي :

١ - تنص المادة ٣٤ من القانون

على ما يلي « يخصم من صافي الإيرادات المنصوص عليها في المادة ٣٢ من هذا القانون ... إلخ » .

والصحيح هو « يخصم من صافي الإيرادات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من هذا القانون ... إلخ » .

حيث إن المادة ٣٣ هي تحدد صافي الإيرادات كما جاء في الفقرة الثانية منها وليس المادة ٣٢ التي تحدد الإيرادات الخاضعة للضريبة .

ويؤيد ذلك ما جاء في القانون الحالي ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وتراجع المادتان ٦٧ و ٦٨ من هذا القانون .

٢ - قبل أن نتطرق للتبرعات فالمنطق يقول إن أي شخص يريد أن يتبرع لا بد أن يكون لديه فائض من نشاطه سواء صافي ربح أو صافي إيراد وليس

معقولاً فعلاً ألا يكون لدى أى شخص صافى دخل ثم يتبرع فمن أين له هذه المبالغ التى يتبرع بها .

إلا إن المشرع سواء فى القانون الحالى أو فى القانون المقترح اعتبر التبرعات من التكاليف قبل الوصول إلى صافى الربح وهذا يخالف ما ذكرناه فى الفقرة الأولى إلا إنه أقر خصم التبرعات من صافى الإيرادات فى النشاط المهنى وهو يطابق ما ذكرناه فى الفقرة الأولى .

والغريب حقاً إنه فى مشروع القانون المقترح اعتبر التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ضمن التكاليف فى المادة ٢٣ أى قبل الوصول إلى صافى الربح فى البند ٨ من هذه المادة فى حين نص فى البند ٩ من نفس المادة على خصم مالا يزيد

عن ١٠٪ من الربح السنوى الصافى للممول بالنسبة للتبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومى ومؤسسات البحث العلمى المصرية ومن المعروف أنه لكى يتم الوصول إلى صافى الربح للممول لابد أولاً من خصم كافة التكاليف ومنها التبرعات بشقيها فكيف سيتم حساب نسبة الـ ١٠ ٪ من صافى الربح السنوى ونحن لم نصل بعد لصافى الربح ويحتاج الأمر إلى عملية حسابية معقدة للوصول للنسبة التى تخصم ضمن التكاليف مما سيؤدى إلى حدوث مشكلات وعدم فهم سواء بالنسبة

للممولين أو مأمورى الضرائب فى حين أن العملية تكون فى منتهى السهولة لو نص فى القانون على خصم التبرعات بشقيها من صافى الربح بعد تحديده كما يحدث فى النشاط المهنى .

٣ - نصت المادة ٢٤ على خصم نوعين من التبرعات :

أ - التبرعات المدفوعة أو التى تؤول للحكومة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة بما لا يجاوزها فى الإيراد السنوى هذا فى النشاط المهنى فى حين اعتبرها القانون المقترح من التكاليف وتخصم بالكامل أى كان مقدارها أو قيمتها فى النشاط التجارى حتى لو أدت إلى حدوث خسائر حيث لم ينص على أن تخصم بما لا يجاوز صافى الإيراد السنوى كما نص فى النشاط المهنى وفى هذا

تفرقة بين الممول التجارى
و الصناعى والممول المهنى
لذلك لابد أن تكون
المعاملة واحدة للممولين
وينص على خصم
التبرعات من صافى الربح
كما ذكرنا سابقاً وفى
حدود هذا الصافى
لسهولة حساب النسب
التي تخصم إذ ليس
معقولاً أن يتبرع الممول
وليس لديه صافى ربح .
ب - الإعانات المدفوعة
للهيئات الخيرية
والمؤسسات الاجتماعية
المصرية ولدور العلم
والمستشفيات الخاضعة
لإشراف الحكومة
ومؤسسات البحث العلمى
المصرية ... وذلك دون
تحديد نسبة لها ووافق
مجلس الشورى عليها كما
هى إلا إن لجنة الخطة
والموازنة فى مجلس
الشعب حددت نسبة لا
تجاوز ١٠ ٪ من صافى
الإيراد السنوى وخيراً فعل
ذلك .

٤ - ألغى مشروع القانون
المقترح خصم أقساط
التأمين على حياة الممول
والتأمين الصحى لمصلحته
أو مصلحة زوجته أو
أولاده القصر حيث كانت
تخصم فى القانون الحالى
بواقع ١٥ ٪ من صافى
الإيراد الخاضع للضريبة
أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل .
وفى هذا ظلم شديد
للممول المهنى والدليل
على ذلك أن القانون
المقترح أقر خصم هذه
الأقساط فى النشاط
التجارى والصناعى فى
المادة ٢٢ بند ٧ بحيث لا
تجاوز الـ ٢٠٠٠ جنيه
طبقاً لتعديلات لجنة
الخطة والموازنة بمجلس
الشعب كما أقر خصم
هذه الأقساط فى المراتب
وما فى حكمها فى المادة
١٣ بند ٤ وأضاف إليها
أية أقساط تأمين
لاستحقاق معاش .
أين المساواة بين الممولين
ولماذا هذه التفرقة

والانحياز لأصحاب
النشاط التجارى
والصناعى وأصحاب
المرتببات ضد أصحاب
المهن غير التجارية .

ذلك :

فالمطلوب هو إقرار خصم
أقساط التأمين على الحياة
والتأمين الصحى لمصلحة
الممول ومصلحة زوجته
والأولاد القصر ضمن المبالغ
التي تخصم من صافى
الإيرادات بما لا يجاوز ٢٠٠٠
جنيه كما أقر فى النشاط
التجارى والصناعى .

٥ - ألغى القانون المقترح
خصم المبالغ المؤداة
للتقايىات لتمويل نظمها
الخاصة بالمعاشات فى
حدود ١٠ ٪ من صافى
الإيراد كما هى فى
القانون الحالى .

فى حين أقر لأصحاب
المرتببات خصم اشتراكات
العاملين فى صناديق
التأمين الخاصة على الرغم
من الأساس فى تحقيق
الإيراد بالنسبة لأصحاب

المرتبات وأصحاب المهن غير التجارية هو العمل أى أن الأساس واحد وفى هذه تقرقة أخرى ضد الممول المهنى .

٦ - ألقى القانون المقترح خصم نسبة الـ ١٥٪ مقابل الاستهلاك المهنى كما هى الآن فى القانون الحالى فى حين أقر خصم إعفاء شخصى لأصحاب المرتبات مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ووافق عليها مجلس الشعب خاصة أن العمل هو الأساس فى تحقيق الإيراد سواء للمهن غير التجارية أو المرتبات .

لذلك :

لا بد من إعادة النص على خصم المبالغ المؤداة للنقابات لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات وكذلك خصم نسبة الـ ١٥٪ مقابل الاستهلاك المهنى حتى تتحقق المساواة بين أصحاب المهن غير التجارية وأصحاب المرتبات خاصة أن العمل هو أساس فى تحقيق الإيراد لهما .

مادة ٣٥ :

تنص هذه المادة على ما يلى : -
« يخصم من إجمالى إيراد الممول ١٠٪ مقابل جميع المصروفات اللازمة لتحقيق الإيراد ما لم تكن هذه المصروفات أكثر من هذه النسبة وذلك من واقع الحسابات المنتظمة أو المستندات طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ووفق مبادئ محاسبية يصدر بها قرار من الوزير » .

وقد رفع مجلس الشورى النسبة إلى ١٥٪ ووافق على بقية نص المادة كما هى وخيراً فعل .

إلا إن لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عدلت المادة لتصبح كما يلى : -
« يخصم من إجمالى إيرادات الممول جميع المصروفات اللازمة لتحقيق الإيراد من واقع الحسابات المنتظمة المؤيدة بالمستندات طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ووفق قواعد محاسبية يصدر بها قرار من الوزير ويكون الخصم بنسبة

١٠٪ فى حالة عدم إمساك دفاتر » .

أى إن تعديل لجنة الخطة والموازنة ألقى المحاسبة طبقاً للمستندات إذا لم يمساك الممول دفاتر منتظمة وفى هذا ظلم للممول المهنى يوضح كما يلى :-

١ - تنص المادة ٧٧ فقرة أولى من القانون المقترح على إلزام الممولين ومنهم الممول المهنى بإمساك الدفاتر والسجلات التى تستلزمها طبيعة المهنة فى حالات ثلاث :

أ - إذا تجاوز رأس المال المستثمر خمسين ألف جنيه . « ويلاحظ أنه فى النشاط المهنى أن العمل هو العنصر الأساسى فى تحقيق الإيراد وليس رأس المال كما إن الممول المهنى غير ملزم بعمل حسابات ختامية ومركز مالى » .

ب - إذا تجاوز رقم أعماله السنوى ٢٥٠ ألف جنيه .

ج - إذا تجاوز صافى ربحه السنوى وفقاً لأخر ربط

ضريبي نهائي ٢٠ ألف جنيه .

وبذلك فإن الممول الذى لا تنطبق عليه هذه الحالات الثلاث غير ملزم بإمساك دفاتر وهو حق قانونى يقضى بأنه من لا تنطبق عليه هذه الحالات تتم محاسبته طبقاً للمستندات المؤيدة لإيراداته وتكاليفه . إذ ليس من المعقول أن القانون لا يلزم الممول بإمساك دفاتر منتظمة ثم يقوم نفس القانون بمعاقبته فى المادة ٣٥ بأنه إذا لم يمسك دفاتر منتظمة تخصم منه ١٠ ٪ من إجمالى الإيرادات طبقاً لتعديل لجنة الخطة والموازنة دون محاسبته طبقاً للمستندات كما نص على ذلك القانون المقترح الوارد من الحكومة وموافقة مجلس الشورى عليه أى إن هناك تناقضاً بين المادة ٢٥ طبقاً لتعديل لجنة الخطة والموازنة والمادة ٧٧ من القانون

المقترح فى حين لا يوجد تناقض بين المادتين طبقاً للمشروع الوارد من الحكومة وموافقة مجلس الشورى عليه .

٢ - إن النسبة المقترحة مقابل جميع التكاليف سواء ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ « هى فى القانون الحالى ٢٥ ٪ » نسبة فيها ظلم كبير جداً بالنسبة للممول المهنى فلا يوجد نشاط تكون نسبة صافى ربحه ٩٠ ٪ حتى فى النشاط التجارى للممولين الذين لا يسكون دفاتر ويحاسبون تقديراً فأعلى نسبة مجمل ربح ليس صافى ربح لا تزيد بأى حال من الأحوال عن ٦٠ ٪ يخصم منها بعد ذلك مصروفات العمومية والإدارية طبقاً للمستندات أى إن صافى ربحه سيكون أقل من ٦٠ ٪ فلماذا هذا الظلم مع الممول المهنى وأين المساواة بينه وبين الممول التجارى أو الصناعى فالمطلوب هو

زيادة النسبة لأكثر من ٢٥ ٪ كما فى القانون الحالى أو على الأقل الإبقاء عليها وليس تخفيضها خاصة أنه تم إلغاء المبالغ التى كانت تخصم من صافى إيراد الممول المهنى كالاستهلاك المهنى والمبالغ المؤداة للتعاقبات لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات والتأمين على الحياة والتأمين الصحى .

أما ما يقال أن النسبة العالمية بالنسبة لهذه التكاليف تتراوح ما بين ٥ ٪ و ٧ ٪ فإن هذه النسبة العالمية كانت منذ أول قانون للضرائب فى عام ١٩٣٩ حتى الآن أى ما يقرب من ٦٦ عاماً .

٣ - ويؤيد الظلم أيضاً للممول المهنى أن القانون أخضع للضريبة الأرباح الناتجة من تأجير العقار أو جزء منه بنظام الإيجار محدد المدة بعد خصم ٤٠ ٪ من الإيجار الفعلى مقابل

جميع التكاليف فى حين أن نسبة النشاط المهنى ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ أو ٢٥ ٪ طبقاً للقانون الحالى .

فإذا كان هناك ممولان يمتلك كل منهما شقة : الأول قام بإعدادها لمزاولة نشاط مهنى وتكلف فى سبيل ذلك مبالغ كثيرة : والثانى يقوم بتأجير شقة خالية بإيجار محدد المدة وقد يتكلف المستأجر إعدادها للسكن دون أن يتكلف المالك أى مبالغ فىأتى القانون ليخصم للأول ١٠٪ مقابل جميع التكاليف ويخصم للثانى ٤٠٪ مقابل عدم وجود التكاليف ... أين العدل فى ذلك ؟ إن ذلك سيؤدى إلى أن يخفى الممول المهنى بعض إيراداته خاصة تلك التى لا يمكن للمصلحة معرفة حقيقتها إلا إذا ذكرها الممول .

لذلك :

فالمطلوب هو زيادة الخصم

مقابل جميع التكاليف اللازمة لمباشرة النشاط أو على الأقل الإبقاء عليها كما هى فى القانون الحالى مع الإبقاء على نفس المادة طبقاً للمشروع الوارد من الحكومة والتى وافق عليها مجلس الشورى واستبعد التعديل الذى تم بمعرفة لجنة الموازنة فى مجلس الشعب حتى يمكن محاسبة الممول الذى يمسك دفاتر منتظمة طبقاً للمستندات المؤيدة لإيراداته وتكاليفه حتى تتحقق المساواة بين أصحاب المهن غير التجارية وأصحاب النشاط التجارى والصناعى .

٤ - ألغى القانون ترحيل الخسائر فى النشاط المهنى فى حين أبقى عليه فى النشاط التجارى فى المادة ٢٩ من القانون .

علماً بأن القانون الحالى يقر مبدأ ترحيل الخسائر فى النشاط المهنى كما جاء فى المادة ٦٩ من القانون فى فقرتها الأخيرة .

وفى ذلك ظلم أخسر

للممول المهنى وعدم مساواة بينه وبين الممول التجارى أو الصناعى كأنه غير وارد أصلاً أن تتحقق خسارة فى النشاط المهنى وهذا مرفوض عقلاً .

لذلك :

لا بد من النص فى المادة ٣٥ من القانون المقترح فى فقرتها الأخيرة على تطبيق حكم المادة ٢٩ على أصحاب المهن غير التجارية .

مادة ٣١ : " خاصة بالإعفاءات "

١ - لم يتضمن القانون إعفاء المعاهد التعليمية إلا إن مجلس الشورى ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب أضافا الإعفاء وعدلت لجنة الخطة لفظ المعاهد إلى المنشآت حيث إن الكتاب الثانى يخاطب الأشخاص الطبيعيين والمنشأة قد تكون فردية أما إذا كانت شخصية معنوية فإنها تخضع لأحكام الكتاب الثالث الخاص بالأشخاص

الاعتبارية.

٢ - نصت المادة على إعفاء إيرادات تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية.

والسؤال هنا : لماذا هذا التصنيف هل توجد أصناف أخرى خاضعة ؟

فأى كتاب يمكن تصنيفه تحت أى نوع من هذه الأنواع .

لذلك :

لا بد من إلغاء هذا التصنيف والإكتفاء بالنص على إعفاء إيرادات تأليف وترجمة الكتب والمقالات فيما عدا ما يكون ناتجاً من بيع المؤلف أو المترجم لإخراجه في صورة مرئية أو صوتية .

٣ - بالنسبة لإعفاء إيرادات أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والمعاهد وغيرها من مؤلفاتهم التي تطبع لتوزيعها على الطلاب .

هذا الإعفاء تقرر في

القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٥ بإضافته للقانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ في المادة ٧٦ مكرراً وفي ذلك الوقت لم يكن هناك إعفاء لتأليف وترجمة الكتب والمقالات حيث بدأ هذا الإعفاء في القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

والسؤال هنا : لماذا النص على إعفاء إيرادات أعضاء هيئات التدريس من الضريبة في بند مستقل ؟ وصدر النص صراحة في البند السابق عليه بإعفاء التأليف والترجمة نهائياً من الضريبة بما فيها تأليف الكتب الجامعية التي توزع على الطلاب هل لو قام أستاذ جامعي بتأليف كتاب لتوزيعه على الطلاب وتبقى منه عند معين قام ببيعه للجمهور العادي يخضع هذا العدد للضريبة ؟ والجواب لأنه سيطبق عليه البند السابق بإعفاء التأليف من الضريبة .

لذلك :

يجب إلغاء النص الخاص بإعفاء إيرادات أعضاء هيئات التدريس في الجامعات

والمعاهد اكتفاء بالنص السابق عليه في نفس المادة الخاص بإعفاء التأليف والترجمة نهائياً من الضريبة .

مادة ٦٩ :

هذه المادة جاء في الفصل الأول «الخصم» من الباب الثاني «المهن غير التجارية» من الكتاب الخامس «الخصم والتحصيل والنفقات المقدمة لحساب الضريبة» .

وتتص المادة على ما يلي :

«تلتزم الجهات المنصوص عليها في المادة ٥٨ من هذا القانون أن تخصم لحساب الضريبة ٥% من كل مبلغ يزيد على ١٠٠ جنيه تدفعه إلى أصحاب المهن غير التجارية التي يصدر بها قرار من الوزير» .

وهذه المادة مقابل المادة ٨٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ كما تقابل المادة ٧٤ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ المعدل للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وقد صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ الذي يحدد

المهن غير التجارية .

ويضاهيهم من هذه المادة أن قرار الوزير بتحديد المهن غير التجارية هو تحديد المهن الخاضعة للخصم والإضافة لحساب الضريبة بالنسب المشار إليها في مواد القانون وليس تحديد المهن غير التجارية الخاضعة عموماً لأحكام المواد القانونية المتعلقة بإيرادات المهن غير التجارية سواء في القانون الحالي أو المقترح .

وقد نتج عن ذلك صدور حكم من محكمة النقض في الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٦١ قضائية جلسة ١٩٩٨/١٢/١٥ بإخضاع مهنة السباك للضريبة على المهن التجارية .

استناداً إلى أن قرار وزير المالية بتحديد المهن غير التجارية هو قرار بتحديد المهن الخاضعة للخصم تحت حساب الضريبة وليس تحديد هذه المهن على سبيل الحصر التي تخضع لأحكام إيرادات المهن غير التجارية .

وهذا الحكم على درجة

كبيرة من الأهمية إذ سيترتب على ذلك دخول مهن كثيرة غير السباك ضمن المهن غير التجارية ما دام الممول يزاوئها بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي في تحقيق الإيراد هو العمل كما ذكر الحكم في حيثياته .

لذلك :

لا بد أن تنص صراحة في نهاية البند ١ من المادة ٣٢ من القانون المقترح عبارة ويصدر قرار من الوزير بتحديد المهن غير التجارية الخاضعة لأحكام هذا الباب .

ملاحظة مهمة وأخيرة

من المعروف إنه يجري العمل في مصلحة الضرائب منذ صدور القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى الآن إنه تتم محاسبة أصحاب المهن غير التجارية على أساس المبدأ النقدي أي محاسبة الممول على ما قبض وصرف فعلاً خلال سنة المحاسبة سواء يخص هذه السنة أو سنوات سابقة أو سنوات لاحقة وقد جرى العمل على تطبيق المبدأ النقدي

استناداً لما تنص عليه المادة ٧٣ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وما يقابلها من نصوص في القوانين السابقة من أنه يجب على كل ممول أن يسلم إلى كل من يدفع له مبلغاً مستحقاً له بسبب ممارسة المهنة كأتعاب أو عمولة أو مكافآت أو أي مبلغ آخر خاضع لهذه الضريبة إيصالاً موضحاً به التاريخ وقيمة المبلغ المحصل موقعاً عليه منه ويستخرج هذا الإيصال من دفتر ذي قسائم متسلسلة تسلمه مصلحة الضرائب لكل ممول .

وإذا نظرنا إلى هذه المادة نجد أنها تتعلق بالإيرادات إلا إنه لا يوجد أي نص يدل على احتساب التكاليف على أساس المبدأ النقدي .

لذلك :

لا بد من النص صراحة في القانون المقترح على أن تتم محاسبة أصحاب المهن غير التجارية على أساس المبدأ النقدي .



التمويل العقاري إطلالة ونظرة تفاؤل

الأستاذ / حسين إسماعيل

رئيس قطاع / فرع مدينة نصر / بنك التعمير والإسكان

المستثمرون في سوق رأس المال الثانوى بشراء تلك الأصول من مؤسسات التمويل العقارى المختلفة إذن كما تتعدد الآليات التى تقدم التمويل ، تتعدد أيضاً الآليات التى تقوم بدور شركات التوريد والتى تتمثل فى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والإقراض وشركات الاستثمار التى تقوم بشراء القروض العقارية بتكوين رصيد منها والاحتفاظ بها أو القيام بتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة برهن عقارى ويبيعها إما إلى الوسطاء أو المستثمرين مباشرة فى السوق الثانوى ... وبالتالي فإن ما يمر به النظام فى مصر والذي لا يزال وليداً من الطبع أن يحتاج إلى الوقت الكافى لإدخال التعديلات وسد الثغرات والبحث عن الحلول للمعوقات التى حالت دون تحريك السوق وتنشيطه

حققت نجاحاً فى تطبيق آليات النظام خاصة إذا ما أخذنا نموذج التجربة الأمريكية سنجد أن بداية التطبيق ترجع إلى عشرات السنين وأنه لم يتم التوصل إلى النظام المثالى الحالى سوى بعد إدخال العديد من التعديلات والتغيرات واللجوء إلى البدائل المتاحة التى أقررت فى النهاية نظاماً متعدد الآليات سواء فى السوق الأولية لتثنية الرهون العقارية ما بين مؤسسات التمويل العقارى المتمثلة فى شركات الرهن العقارى MORTGAGE COMPANIES والبنوك التجارية ، وبنوك الادخار ومؤسسات الادخار والإقراض وبنوك الاتحادات الاقتصادية وأجهزة تمويل الإسكان المحلية أو فى السوق الثانوية التى يتم فيها تداول الرهون العقارية والأوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية عندما يقوم

قد يتبادر إلى المتابع للنتائج التى أفرزها التطبيق العملى لقانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ إحساساً بضعف فرص النجاح مقارنة بتجارب الدول الأخرى التى سبقتنا فى تطبيق آليات النظام ، وقد يكون هذا الإحساس قد تولد نتيجة تصور الكثيرين أنه بمجرد أن يعلن عن العمل بالقانون ستتسابق البنوك فى رصد مئات الملايين لتمويل ما يقدم إليها من طلبات ، ويتم الإعلان عن الترخيص لعشرات من شركات التمويل العقارى خلال العام الأول من عمر القانون ، فى حين أن الواقع العملى لم يحقق الأولى كما لم يحقق الثانية .

والمحل للقضية لا بد وأن ينتظر إليها من عدة أبعاد .

أولاً :-

تجارب الدول الأخرى التى

بالمعدلات المرجوة ... ولعل المتابع للمتغيرات التي بدأ قانون التمويل العقاري من خلالها مرحلة جديدة من الانطلاق بعد تصحيح مساره بحزمة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومن بينها تعديل اللائحة التنفيذية للقانون لتوسيع قاعدة المستفيدين وتفعيله بالقدر الذي يلبي احتياجات المواطنين ، كذلك تعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٢ بما يسمح بإضافة نشاط التمويل العقاري لأنشطة الإئتمان وإعلان السيد / محافظ البنك المركزي أن نسبة الـ ٥% المخصصة للتمويل العقاري من إجمالي محفظة القروض الموجهة للجهاز المصرفي والتي تتيج ٢٠ مليار جنيه يمكن ضخها في النشاط لتحريك وإعادة الروح لسوق العقارات . بالإضافة إلى بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه مؤخراً بين صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري والبنك الأهلي المصري لتمويل شراء

ألف وحدة سكنية بنظام التسجيل العقاري ، كما تضمنت أهم التعديلات أساليب تقييم العقارات وتأهيل خبراء ووسطاء التمويل وتسهيل إجراءات التأمين وغيرها ... ولعل مردود هذه المتغيرات والذي يعكس الحركة التي بدأت تشهدها السوق توقيع ٤٥٠ اتفاق تمويل خلال الشهور الثلاثة الماضية ومن المنتظر أن تصل إلى ١٠٠٠ عقد بنهاية يونيو القادم ... لعل المتابع لهذه المتغيرات يدرك أننا نسير الآن في الاتجاه الصحيح ...

ثانياً :-

تكلفة الحصول على التمويل ويمكن أن نضمها في مجموعتين ، الأولى وتشمل مختلف المصروفات التي يلتزم طالب التسجيل بسدادها (أتعاب خبير التقييم ، رسوم التسجيل ، رسوم التأمين ، المصروفات الإدارية) حتى لو أضيف بعضها إلى مبلغ القرض وتمت جدولته والثانية تتمثل في معدل الفائدة أو العائد الذي تطبقه شركات

التمويل العقاري التي أنشئت حتى الآن وهو ١٤ ٪ سنوياً وإن كنت أتفق مع الرأي الذي ينادي بالعمل على تخفيض المصروفات إلى أقل قدر ممكن إلا أنها في رأيي لا تمثل وزناً نسبياً كبيراً في عدم دوران حركة السوق وعدم إقبال الراغبين في الشراء على طلب التمويل ... وأن السبب الرئيسي والمباشر في ذلك إنما يرجع إلى ارتفاع معدل الفائدة على التمويل والذي تصل تكلفته الحقيقية إلى ما يزيد عن ١٥ ٪ سنوياً إذا ما أعدنا نسبة ٢ ٪ التي يلتزم المستثمر بسدادها مناصفة مع الممول للمساهمة في موارد الصندوق وهي تكلفة من الصعب تحملها عن قطاعات كبيرة من شرائح المجتمع المصري للظروف الاقتصادية العامة .

ومما يجدر الإشارة إليه إن من أهم أسباب نجاح تجربة التمويل العقاري التوازن في العلاقة بين مستوى دخل الفرد وثمان المقارنات ومعدل الفائدة فكلما ارتفع الدخل زادت

القدرة الشرائية للأفراد ، كذلك كلما انخفضت التكلفة (أثمان العقارات) وانخفض العائد كلما زاد ذلك من انتماشة السوق وازدهار النظام ...

إذن يجب أن يتحقق التوازن بقدر الإمكان في العلاقة بين الدخل والتكلفة وسعر الفائدة وهي حالياً غير ذلك في السوق المصري لعدم قدرته على استيعاب سعر الفائدة بواقع ١٤ أو ١٥ ٪ في حين تستوعب أسواق أخرى معدلات فائدة تزيد عن ٢٠ ٪ سنوياً كما في السوق الأمريكية التي تعمل في ظل توفر العناصر الثلاثة للمعادلة التي لازلنا نبحث عن كيفية تحقيقها وهي التوازن بين عناصر الدخل والتكلفة وسعر الفائدة .

إن ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل موضوع متشابك تضيق المساحة المخصصة للمقال عن إمكانية طرحه تفصيلاً ، ولا يفوتنا أن نشير في هذا المجال إلى رؤوس موضوعات تتعلق بعدم مقدرة شركات التمويل العقاري عن

تحديد أسعار الفائدة بمعدلات تقل عما تم تطبيقه لعامل مهم هو تكلفة (عائد) الفرصة البديلة كما وأن البنوك وبصفة عامة لم تعلن حتى الآن عن مشاركتها في المنظومة لأسباب تخرج عن إرادتها أيضاً ترجع إلى سببين الأول هو وجود عديد من أنواع الإئتمان يقدمه الكثير من البنوك تتيج التمويل اللازم للراغبين في الشراء بمعدلات فائدة قد لا تزيد عن الأسعار السارية بالسوق والمعلنه من جانب شركات التحصيل العقاري ولقد تقترب أيضاً من المدد المطبقة والثاني عدم إمكانية النزول بمعدلات الفائدة عن تكلفة الحصول على الأموال COST OF FUND وهي تختلف من بنك لآخر ... إذن القضية المطروحة تتلخص في سؤال يطرح نفسه بشدة من هي الجهة التي يمكن أن تتحمل فرق معدل الفائدة بين الأسعار السارية بالبنوك وشركات التمويل العقاري وبين السعر الذي يحقق الإنطلاقة المنشودة في حركة السوق للتخلص من هذا الكم الهائل

من العقارات المتعثر تسويقها وعودة البنوك إلى تمويل مراحل إنشاء عقارات جديدة تستوعب الكثير من الأيدي العاملة العاطلة وتبث النشاط في مختلف قطاعات الاقتصاد .

■ هل يمكن التفكير في إلغاء مساهمة كلا من الممول والمستثمر في موارد صندوق الدعم بنسبة ٢ ٪ مناصفة بينهما مما يحقق تخفيض عبء التمويل عن كاهل المشتريين بذات النسبة مع إمكانية تعظيم موارد الصندوق من خلال مصادر عديدة أخرى » يضيق المجال لنذكرها؟

■ هل يمكن أن يقرض البنك المركزي بعض البنوك تمويلاً في الحدود التي يراها بمعدلات فائدة تتراوح بين ٨ - ١٠ ٪ ولقد تصل إلى ١٥ سنة ليتم إعادة توظيفها من جانب البنوك في نشاط التمويل العقاري بمعدل فائدة يزيد ٢ ٪ عن سعر البنك المركزي (مثلما حدث من

قبل بهدف تمويل شراء السلع الاستهلاكية والقروض الشخصية وبمعدلات فائدة تقل كثيراً عن المقترح ٩

■ هل يمكن إعفاء بعض البنوك من جانب من الاحتياطي القانوني بحيث يوجه إلى التمويل العقاري ٩

■ هل يمكن أن تبدأ البنوك في التفكير في آلية تمويل تعتمد على الاستثمارات الخارجية الغير مباشرة عن طريق إصدار سندات يفوق العائد عليها معدلات الموائد بالأسواق المثيلة ويضع في الاعتبار تغطية معدل العائد لجانب من مخاطر تقيير أسعار الصرف ٩

إنها مجرد تصورات لرؤوس موضوعات يمكن أن تمتح المجال لحوار متعمق ومدرس يساهم في تحقيق مزيد من سرعة رتب الأداء بالسوق .

ثالثاً :-

محدوى الدخل وقد

تضمنت المادتين (٥ ، ٢٥) بالقانون التزام الحكومة في سبيل تديير التمويل العقاري بتوفير مساكن اقتصادية لذوى الدخل المنخفضة ، وفي هذا

البعد يمكن القول أن البروتوكول الموقع بين صندوق الدعم والبنك الأهلى المصرى هو بمثابة معالجة فعالة وعملية بأسلوب الدعم الذى يقدمه الصندوق للمشتريين محدودى الدخل بسداد نسبة تعادل ١٥% من قيمة الوحدة بعد أقصى عشرة آلاف جنيه كبديل عن أسلوب تحمل فرق معدل الفائدة طوال مدة القرض (٢٠) سنة على أن يتولى البنك الأهلى تمويل نسبة ٦٥% من ثمن الوحدة بمعدل فائدة ١٢ % وسداد المشتري لنسبة ٢٠ % .

وجدير بالذكر أن الفترة المقبلة ستشهد تأسيس شركات للتصنيف الائتمانى تعمل تحت إشراف البنك المركزى بهدف تسهيل عملية الإقراض ، وأن نشاط التمويل

العقارى سيشهد تطوراً كبيراً بقيادة البنوك التى يتولى الجديد منها الآن دراسة الآلية التى تناسب وطبيعة مصادر أمواله ...

وإن كنا قد أطلنا بنظرة تفاؤل على ما يجرى من أحداث يساحة التمويل العقاري فلعله يكون من الفال الحسن أيضاً تمتد تلك الإطلالة للتبشير بالنتائج الطيبة التى حققها البنك خلال العام الماضى ، وما سيتحقق بمشيئة الله فى نهاية العام الحالى وهو ما تعلن عنه النتائج التى تحققت فى نهاية الربع الأول ليصبح عام ٢٠٠٥ إن شاء الله عام تجاوز السنوات المجاف والوصول لمرحلة تأكيد النجاح ويلوغ سنوات الرخاء ... أما عمق الإطلالة فلا بد أن نشهد عملاقاً مصرفياً واقتصادياً متميزاً على أرض الواقع ... وهذا موضوع آخر ■



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

- واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقة يؤكدتها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقىه إنتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرقاً وغرباً .
- والشركة تقدر بإنتاجها للتطور والتنوع من الخيوط : السميكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات المالية .
 - قطع ١٠٠ %
 - الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .
 - الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
 - ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
 - خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .
 - الخيوط المخلوطة :
 - بوليستر / قطن ، بوليستر / هيكوز .
 - من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
 - خيوط الشانوهات بأنواعها المختلفة .
 - الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

- غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بانتظام الصوفى .
- غزل الإكريلك قطن / قطن ٥٠ / ٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وياقى دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم
برقياً : شبينتكس .
تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٥٧٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

مناهج الاستثمار والتنمية فى السودان

دكتور

محمد فرح عبد الحليم

أستاذ الإدارة بجامعة النيلين

والمراجع القانونى والأمين العام المساعد للاتحاد العربى لخبراء المحاسبة القانونية

تنطية العجز التمويلى .

أطوارات البحث :

اعتمد الباحث فى أدواته البحثية على :-

أ - مقابلاته مع شخصيات اقتصادية ومصرفية لمعرفة التامة بهم .

ب - خلفية الباحث كمصرفى سابق له خبرة ٢٥ عاماً فى الجهاز المصرفى .

ج - المنشورات والمطبوعات الصادرة من الجهاز الحكومى (بنك السودان - وزارة التجارة - وزارة المالية - تقارير البنوك) الجمارك - الضرائب .

د - بعض الكتب والمراجع الرئيسية .

هـ - رسائل دكتوراه وماجستير فى ذات المجال .

مناهج البحث :

يحظى السودان بموارد طبيعية هائلة ويقر العالم كله بأنه سلة غذاء العالم ولكن للأسف قد يتألم بعض سكان مناطق السودان جوعاً .

فروض البحث :

يفترض الباحث أن المشكلة الرئيسية هى عجز التمويل ويتفرع من ذلك :

أ - عدم تهيئة المناخ الاستثمارى للمستثمرين العرب والأجانب .

ب - التخلف التكنولوجى .

ج - قلة التدريب .

د - بعض الموروثات والعادات الاجتماعية البالية .

هـ - زيادة البطالة .

و - عدم قدرة الموارد الداخلية بما فيها التعاونيات من

يتطرح هذا البحث عن :

١ - خلفية تاريخية عن السودان .

٢ - مميزات القطاع الزراعى كقطاع رائد فى الاقتصاد السودانى .

٣ - الاحتياجات التمويلية للمزارعين .

٤ - التنمية والتكوين الرأسمالى .

٥ - دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية .

٦ - فلسفة التمويل كما يراها الباحث .

٧ - الموائق الاجتماعية مشكلة البطالة ، التعاونيات ،

ترقية الصادرات .

٨ - النتائج والتوصيات .

خاتمة البحث :

و - قيام الباحث بالإشراف على العديد من الرسائل الماثلة .

١ - خلفية البحث :

يتكون البحث من خلفية تاريخية عن السودان ، مميزات القطاع الزراعي كقطاع رائد في الاقتصاد السوداني ، ثم الاحتياجات التمويلية للمزارعين ، التنمية والتكوين الرأس مالي ، دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، فلسفة التمويل كما يراها الباحث ، العوائق الاجتماعية مشكلة البطالة ، التعاونيات ، ترقية الصادرات ، النتائج والتوصيات .

١ - خلفية عن السودان :

يقع السودان في الشمال الشرقي لقارة إفريقية في مساحة تبلغ مليون ميل مربع وتحده مصر من الشمال وليبيا من الشمال الغربي وتشاد وإفريقية الوسطى من الغرب والكونغو الديمقراطية من الجنوب الغربي وأوغندا وكينيا من الجنوب وأثيوبيا وإريتريا

من الشرق ^(١) ويبلغ عدد سكانه الآن حوالي ٢٥ مليون نسمة ، حصل السودان على الاستقلال في ١ يناير ١٩٥٦ أي على ما يزيد عن ٤٩ عاماً ويعد السودان الجسر الذي يربط العالم العربي بالعالم الإفريقي ويتمتع السودان ذو المساحة القارية بتنوع تضاريسه الجغرافية وتنوع مناخاته مما يتيح له إنتاج العديد من المنتجات والحاصلات الزراعية وإقامة المشروعات الصناعية الناتجة من هذه الثروة الزراعية والتي تقدر بحوالي مائتي مليون فدان بالإضافة إلى تمتعه بثروة حيوانية هائلة إذ تقدر هذه الثروة بحوالي مائة مليون رأس من الماشية بالإضافة إلى الثروة السمكية المتواجدة في نهر النيل والبحر الأحمر كما إنه يعد أكبر أقطار إفريقية فتبلغ مساحته ثلث مساحة أمريكا ويأتي ترتيبه بين العالم في المرتبة الثانية عشرة من حيث المساحة ، وتجري في أعماقه المياه الجوفية وفي

سطوحه المياه العذبة نيلاً ، كما يتميز بوفرة الأمطار وشلالات تقدر مجموع المياه من جوفية وسطحية وأمطار بحوالي ألف ومائتي مليار متر مكعب من المياه ^(٢) ومع إقرار العالم وشهادته للسودان بأنه سلة غذاء العالم إلا إنه مازال يصلى أحدهم صلاة الاستسقاء بدلاً من صلوات الشكر لأنعم الله البينات ^(٣) .

كما إننا نجد أن الزراعة في السودان مازالت متواضعة يقول الأستاذ الكرنكي إن السودان يتصرف كما إنه مزيج من موريتانيا والفاثيكان أي مزيج من الصحراء وصغر المساحة فتجد بعض الولايات كجنوب كردفان وكسلا والنيل الأزرق والنيل الأبيض والجزيرة ينخر كل بالموارد الطبيعية من تربة وماء

(١) أطلس .

(٢) د . الربيع النعيم الحاج - تطوير إنتاج وتصنيع الماشية واللحم بولاية النيل الأبيض - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة أم درمان الإسلامية .

(٣) الأستاذ عبدالمحمود الكرنكي / كلمة رئيس تحرير جريدة الأنباء ٢٠٠٤/٣/٢٠ م .

وأيدِ عاملة تجعله يتفنى
ويمزف الأفكار الزراعية ١١١ .

وفى الولاية الشمالية وولاية
النيل أصبحت الأرض هوية
إنتماء فقط وليست أداة
للاستثمار أو مصدراً للثروة إذ
يتزاحم أكثر من ٥٠٠ مواطن
(وارث) على مساحة نصف
فدان ١١١.

وضرب الكرئكى مثلاً بتجربة
أيرلندا وهى أصغر مساحة من
أصفر ولاية سودانية إذ
انطلقت بها تجربة لمزارع
حديثة بمساحة ١٥٠ فداناً
للمائلة الواحدة وبالتكامل
والفاعل والتخطيط السليم
مع حزمة السياسات
الاقتصادية تعطى أيرلندا
اليوم ٢٥ ٪ من سوق الأغذية
البريطانى ، فأحلام
السودانيين من الزراعة هى
الإعاشة وليست الشراء (١)
ويحضر الباحث هنا " حدث
عجيب لقد حضر مدير عام
إحدى الشركات الهولندية التى
تنتج اللبن المجفف خصيصاً
للسودان للتأكد من أن حجم
الاستيراد السنوى للسودان من

اللبن المجفف هو استيراد
حقيقى للاستهلاك فى
السودان ولا يعاد تصديره
لجهة أخرى حيث أن معلوماته
عن السودان إنه بلد زراعى به
عدد وفير من الماشية
(الحالبية) والذى يعارض مع
الكم الهائل من الاستيراد للين
المجفف .

يتميز القطاع الزراعى
السودانى مثله فى كثير من
الدول النامية بضعف
ومحدودية الدخل على الرغم
من أنه القطاع الرائد للاقتصاد
السودانى وذلك بسبب وجود
قصور فى الموارد التمويلية
الذاتية للقيام بالأنشطة
الإنتاجية الزراعية المختلفة ،
الأمر الذى ينعكس سلباً على
تحقيق التنمية الزراعية وكفاءة
استغلال الموارد المتاحة ، مما
يؤدى فى النهاية إلى ضعف
القطاع الزراعى .

ظهور المؤسسات التمويلية :
وهنا تبرز أهمية المصارف
والمؤسسات التمويلية الأخرى
إن وجدت فى تمويل الأنشطة

الإنتاجية المختلفة حتى يمكن
تحقيق التنمية الزراعية
المنشودة ... وتحقيقاً
للأهداف الاقتصادية
والاجتماعية للتنمية الزراعية
والريفية تحاول الحكومة
تطبيق بعض السياسات
التمويلية والإقتراضية فى
القطاع الزراعى وتأتى
السياسات الائتمانية للبنك
المركزى فى السنوات الأخيرة
الماضية متماشية مع ذلك إذ
توجه المصارف حتى التجارية
منها بأن تقوم بتمويل مالا يقل
عن ٨٠ ٪ من إجمالى الائتمان
إلى القطاعات ذات الأولوية
وهى (القطاعات الزراعية و
الصناعية والحرفية و الأسرية
المنتجة والصناعات الصغيرة
بالإضافة إلى قطاع الصادر)
(٢) ومن نافلة القول أن تؤكد
أن معظم القطاع الصناعى
السودانى يعتمد على المنتجات
الزراعية وكذلك بعض
صناعات الأسر المنتجة كما إن

(١) الأستاذ عبدالمحمود الكرئكى / المرجع
السابق .

(٢) السياسة التمويلية لبنك السودان .

الصادر يعتمد أساساً على القطاع الزراعى .

الموارد الجغرافية : ويحظى السودان بمساحات شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالى مائتى مليون فدان كما جاء سابقاً بالإضافة إلى تلك التى يسهل تهيئتها للزراعة كما إن الله وهب السودان نهر النيل الذى يعتبر أطول أنهار العالم إذ لم يكن أطولها على الإطلاق بالإضافة إلى الأمطار التى يعتمد عليها فى زراعة محصولى الذرة والسمسم فى منطقة القضايف بشرق السودان وهما الغذاء الرئيسى الثانى بعد القمح فى السودان ويعتبر أحد المحصولات التصديرية كما إن مصانع النشا والجلوكوز يعتمد على أحد المحصولين لإنتاج النشا وتصديره ويعتبر المحصول الثانى وهو السمسم أحد المحاصيل الرئيسية للصادر كما إنه مصدر غنى لإنتاج الزيوت بالإضافة إلى أنه أحد المصادر الرئيسية للأعلاف الحيوانية ولكن للأسف نجد

أن كل هذه الموارد الطبيعية بالإضافة إلى الموارد البشرية لم تمكن السودان من تسيؤ مكانته الطبيعية وذلك لوجود ضعف فى الجانب التمويلي لذا فإن الباحث يعتقد أن السودان إذا استقر سياسياً واجتماعياً واستطاعت الأجهزة التشريعية والتنفيذية وضع القوانين المشجعة للاستثمار لأدى ذلك إلى تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية ولأصبح السودان حقاً سلة غذاء العالم .

كما أنه من الملاحظ أن القليل من التمويل المتاح من خلال المصارف السودانية لا توجه إلى هذه الأنشطة وإنما يفضل القطاع التجارى السريع المائد عن القطاعين الزراعى والصناعى .

وإذا ما قمنا بتحليل التمويل المصرى نجد أن مثل هذه القطاعات والتى وجه البنك المركزى البنوك السودانية بارتياحها ومنحها ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من التمويل لم تحظ بالتمويل اللازم ويرى الباحث

أن مدراء البنوك يعتقدون أن هذه القطاعات تعتبر ذات مخاطر عالية فى التمويل وأن الضمانات المقدمة لها لا يسهل تسيلها فى حالة تعثر المقرضين ^(١) .

٢ - سمات القطاع الزراعى السودانى .

يتسم الإنتاج الزراعى فى السودان بما يلى وذلك على الرغم من توفر الكثير من المقومات الزراعية :

١ - تدنى الإنتاجية وذلك لنقص الجـانـب التكنولوجى المتقدم .

٢ - نقص التمويل اللازم للقطاع الزراعى .

٣ - ارتفاع عنصر المخاطرة ، وهى هذا الجانب قد تقوم الحكومة بإرشاد المؤسسات التمويلية بتوجيه تمويلها نحو هذا القطاع لكنها أى الحكومة لا تقوم بحماية مثل هذه التمويلات وذلك بتوفير

(١) د . محمد فرج عبدالحليم المؤسسات المالية - مطبعة جامعة النيلين - الخرطوم - ٢٠٠٢ .

المتطلبات الزراعية الأخرى كالتكنولوجيا والتدريب والعمل على تيسير الضمانات المطلوبة بالإضافة إلى تثبيت أسعار الحاصلات الزراعية والدخول كمشتري في أسواق المزارعين حتى لا تعرضهم لمعامل وقوى السوق (العرض والطلب) لأن ذلك يؤثر سلباً على هذا القطاع .

٤ - اعتماد الزراعة على الموسمية وعلى بعض العوامل الطبيعية كالأمطار والمناخ وخلافه يجعل تمويل مثل هذه القطاعات محفوفة بالمخاطر .

٥ - هجرة الأيدي العاملة في هذا القطاع من الريف إلى الحضر أو إلى خارج السودان طلباً للعائد السريع أدى سلباً لإنتاجيته .

٦ - في بعض مناطق السودان كالولاية الشمالية أدى

تفتت الملكية إلى ضعف الإنتاج لمحدودية المساحات المملوكة للأسرة ولل فرد .

٣ - الإحتياجات التمويلية للمزارعين ،

تتمثل الإحتياجات فيما يلي :-
(١) الإحتياجات ما قبل الإنتاج :

وهي متطلبات مقابلة أعداد التربة وتهيئتها من حرث وتنظيف جدول المياه والصرف وتهيئة الأحواض بالإضافة إلى الصيانة اللازمة للمعدات والمكينات الزراعية أو تحسين شبكات الري والصرف أو شق المزيد من الجداول والترع .

(٢) إحتياجات الإنتاج :

وتتمثل في توفير مستلزمات الإنتاج من مدخلات زراعية مثل البذور والخدمات البشرية والحيوانية والآلية بالإضافة إلى المخصبات كالأسمدة والكيمياويات ، كما إن

هناك جانب التقدم التكنولوجي والذي يعمل على تحسين الإنتاج والإنتاجية حتي يمكن أن تنافس المنتجات المحلية نظيراتها من المنتجات العالمية في ظل كون مفتوح حسب متطلبات العولة .

(٣) إحتياجات ما بعد الإنتاج :

وهي متطلبات الحصاد من آليات وقوى بشرية وأيضاً متطلبات التسويق من فرز وتعبئة أو التصنيع والتدريج والتجهيز للتسويق المحلي أو الخارجي .

٤ - التنمية والتمهين الرأسمالي .

يعتبر التكوين الرأسمالي هو الممول الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية^(١) ولا سبيل إلى تكوين رأس المال إلا من خلال إجراء سلسلة من الاستثمارات سواء كانت استثمارات عينية أو استثمارات اجتماعية ويعانى

(١) د . سعد ملهم حمزة - التنمية في البلدان النامية - مطبعة جامعة القاهرة - فرع الخرطوم .

السودان مثله مثل سائر الدول النامية من ضعف فى تكوين رأس المال والذى يؤدى إلى عدم مرونة جهازها الإنتاجى وعدم تنوعه وذلك لعدم استطاعة تهيئة الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة فى البلدان كما أن عدم مرونة العرض الكلى للإنتاج يؤدى إلى ظهور التضخم النقدي ولا سيما وأن هناك برامج تنمية طموحة تطلرها الحكومة من وقت لآخر وإن كان الباحث يعتقد أن ظهور البترول ودخوله للدورة الاقتصادية ربما يجعل بعملية التنمية وذلك إذا ما وجهت حصيلة وعائدات البترول توجيهاً صحيحاً إلى مشروعات التنمية الحقيقية فى مجالات الزراعة والصناعة ولا سيما الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية ويرى الباحث أن هناك قصوراً واضحاً فى تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية والأعمال اليدوية التى إذا ما طورت ووجدت لها التمويل اللازم

وخلقت لها الأسواق المحلية والعالمية يسؤدى ذلك إلى تنمية ظاهرة ملموسة فى البلاد .

وإن كانت البلاد النامية تواجه صعوبات فى عملية قياس رأس المال وذلك بتأثير بعض التقاليد والمعادن الاجتماعية التى تؤثر سلباً على كفاءة رأس المال فنجد أن السودان يحظى بحوالى مائة مليون رأس من ماشية ولكنها لا تدخل كلها فى الدورة الاقتصادية لأن هناك موروثات اجتماعية عقيمة منها مثلاً فى جنوب البلاد يعتبر امتلاك الكم الهائل من الماشية دليلاً على الجاه ولا يمكن التصرف فيه وإدخاله فى الدورة الاقتصادية وفى بعض المناطق تعتبر أداة للوفاء ببعض الالتزامات الاجتماعية كالمهور مما يفقدها قيمتها الاقتصادية الحقيقية حتى عند انتقالها من أسرة إلى أخرى .

وهناك مشكلة نقدية أخرى ظهرت على سطح الاقتصاد السودانى بعد إجراء عملية

استبدال العملة فى أوائل التسعينات وما صاحبها من إجراءات متشددة أدت إلى هروب الأموال من القنوات المصرفية التى تعتبر الشرايين الحقيقية للاقتصاد إلى خارج الجهاز وأصبحت المعاملات معظمها تتم خارج الخريطة المصرفية مما أثر سلباً على أدائها .

ولقد أدت الظروف الاقتصادية فى السودان إلى كثير من التحولات فى البنية الأساسية للأسرة مما جعلت المرأة تقوم بدور أساسى فى رعاية الأسرة وتساهم فى توفير سبل العيش الكريم لها مما دفع الكثير من المؤسسات والمنظمات إلى الاهتمام بهذا الدور وتوجيه الدعم اللازم له لمساعدتها وتأهيلها ، ولا شك أن تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية تجربة يجب الإشادة بها وتنميتها حيث قام المصرف بدعم وتمويل الأسر المنتجة والمرأة بصفة خاصة من خلال التجمعات النسوية المختلفة

٥ - دور مصرف الإطفار والتنمية الاجتماعية ،

يرى الباحث أن يعتمد المصرف كما جاء فى قانون إنشائه السابق على المدخرات الصغيرة وتحريكها وتحفيز صغار المدخرين باستعمال جميع وسائل تنمية المدخرات بالإضافة إلى هوائض صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية والزكاة وتوجيهها إلى استثمارات صغيرة فى مجالات الأسر المنتجة أو الأعمال اليدوية أو الصناعات الصغيرة من خلال التجمعات التى تعتمد على العمالة البسيطة التى لا تتعدى (٢٤ عاملاً) كما جاء فى توجيه المؤسسة العربية للتنمية الصناعية وأن تكون العناية بالريف تحقيقاً للتنمية المتوازنة والعمل على تنمية المناطق الأقل نمواً والأخذ بأيديها وتوجيه الاستثمارات نحوها^(١) ، ومن المعلوم أن

(١) الشجاني سعيد ود. سيد عباس حنيف ود. بدر الدين عبد الرحيم - تمويل المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة - ثورة ١٩/٢١ سبتمبر ١٩٩٥ م الخرطوم .

مما يوجب معه تشجيع الصناعات الصغيرة ودعمه بأساليب يمكن أن تكون رائدة ، منها توجيه « مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية » للعناية بهذا الفرع من الصناعات إذ أنه المصرف المعنى بالفئات الضعيفة فى المجتمع والتى تعمل فى القطاع الإنتاجى والخدمى والذي يوفر بعض فرص التشغيل للمساعدة على استقرار وأمن المجتمع وهناك مساهمات واضحة لهذا المصرف فى التأهيل بالعمل بالصيغ الإسلامية وذلك بعد قمة كوينهاجن عام ١٩٩٥م ويعمل المصرف على تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال نافذتين تتمثلان فى الاستثمار التجارى والذي يعتمد على الودائع والنافذة الثانية وهى الاستثمار الاجتماعى والذي يعتمد على الدعم الاجتماعى من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى .

حسب قدرة واستطاعة المصرف وإن كان ذلك التمويل محدوداً إذا ما قورن بالاحتياجات الفعلية للمجتمع .

دور الصناعات الصغيرة فتح التنمية . -

ومن الملاحظ أن كثيراً من دول العالم ولا سيما النامية منها قد تبنت مشروع التصنيع الصغير أو الصناعات الصغيرة أو اليدوية والسودان يذخر بمثل هذه الصناعات وبالثروات فى Hand Crafts ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول الآسيوية وعلى رأسها الهند قد وصلت إلى بر الأمان من خلال تبنيها للصناعات الصغيرة .

واعتناق الدول للتصنيع الصغير جاء من فلسفة النمو المتوازن التى تهدف إلى تبني الدولة صناعات صغيرة منتشرة فى جميع الأقاليم لتمكن الدولة من النهوض بتحقيق التنمية الاقتصادية ، والسودان كغيره من الدول النامية يحتاج لمثل هذه الوجهة

مؤسسات التمويل الريفية تشجع مثل هذه الأعمال وتقدم لها القروض اللازمة وتشتترط أن لا يزيد رأس المال المستثمر عن (نصف مليون جنيه سودانى) ما يعادل ٢٠٠ دولار. ولقد كان من دواعى تحويل المصرف إلى « مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية » هى معالجة مشكلة الفقر والبحث عن آلية لمحاصرته فى أضيق نطاق وأن يتعامل مع صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة التى لا تمتلك الضمانات اللازمة وتقوم بتأهيلهم بخلق قنوات مع المنظمات الأجنبية والمحلية ومؤسسات الأمم المتحدة فى إطار مناهضة الفقر وذلك بتجميع الموارد والمدخرات الصغيرة من جميع أفراد المجتمع وتوجيهها إلى الاستثمارات اللازمة لتنمية المجتمع ونهضة ورفع كفاءة العاملين فى مجال الاستثمارات الصغيرة للإسراع بعملية التنمية وزيادة الدخل القومى .

ومن الواجب مساعدة « مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية » للقيام بواجبه التتموى بإفراد عباءة تمويلية كبيرة تعمل على تغطية الأنشطة التى لا تصل إليها يد التمويل التجارى المكبل بقيودات الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزى حيث إن البنك المركزى سمح لهذا المصرف على وجه الخصوص بالقيام ببعض التمويلات بشروط خاصة ميسرة للشرائح الضعيفة وأن يمد جسور التواصل بين هذه الشرائح والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة فى مجال مكافحة الفقر ودعم الاستثمارات الصغيرة ولا سيما وأن السودان يذخر بموارده الطبيعية المتنوعة من أراض زراعية تفوق المائتى مليون فدان صالحة للزراعة فى مناخات مطرية وحرارية مختلفة بالإضافة إلى ما وهبها الله من نيل يجرى من جنوبيه إلى شماله بالإضافة إلى الثروات المعدنية المختلفة

ولا يعوز السودان إلا رأس المال والتكنولوجيا الحديثة ومع ثورة الاتصالات وثورة المعلومات وسرعة نقل المعرفة أصبح ينقصه رأس المال فقط وفى اعتقاد الباحث أن إتاحة وتهيئة المناخ الاستثمارى الجيد سيؤثر إيجاباً على جلب رؤوس الأموال الخارجية وبالثبات العربية حيث هناك فوائض عربية تبحث عن استثمارات فى مناطق آمنة من ناحية وخصوبة فى عوائدها والسودان بحمد الله وتوفيقه خصب فى عوائده حسب دراسات الجدوى الاقتصادية التى عملت فى العديد من المجالات الاقتصادية والاستثمارية المختلفة والآن ها هو السلام الذى يرفرف بأجنحته بين الشمال والجنوب وإذا ما تم فإن السودان سيصبح حقاً سلة غذاء العالم

٦ - فلسفة التمويل :-

ولقد نادى الباحث من قبل فى عدة مؤتمرات ولقاءات بأن ينتهج السودان الفلسفة

الألمانية في التمويل بدلاً من النظام الإنجليزي التقليدي والذي يلزم البنوك التجارية بأن لا تقوم بالإقراض طويل ومتوسط الأجل وإنما يلتزم بتقديم التمويلات قصيرة الأجل وأن يتحمل عبء التمويل طويل الأجل البنوك المتخصصة والتموية كالبנק العقاري والبنك الزراعي كل في مجاله ولكن الفلسفة الألمانية تقول بأن تتوجه جميع المصارف بما فيها البنوك التجارية بالتمويل التتموي قصير وطويل الأجل وأن تتحمل الأجهزة التمويلية مسئوليتها بالكامل بعد دراسة سلوك الودائع ومدى رسوخها وتوجيه الجزء الراسخ منها نحو الاستثمارات متوسطة وطويلة المدى للإسراع بعملية التتمية .

ومن الملاحظ أن هناك ظاهرة تخلف وتجمد في الأوضاع والعلاقات والنظم الاجتماعية بالبلاد والتي تعرف بالعناصر غير الاقتصادية واللازمة للتتمية الاقتصادية ومن المؤكد

أن التتمية الاقتصادية تستوجب تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة مع التتمية الاقتصادية إذ أنه من الخطأ الاعتقاد بإمكانية تحقيق زيادة في الإنتاج ، أو زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي إذا ظلت الأوضاع الاجتماعية التقليدية على ما هي عليه إذ أن التطور الاقتصادي يتطلب إحداث نقلة نوعية .

ويعتبر بعض المعاداة والتقاليد الاجتماعية الموروثة قيوداً تحد من عمليات التغيير التي تتطلبها عمليات التتمية ولا بد من التخلص من ثقل الماضي والانملاق منه والأخذ بتلابيب التكنولوجيا الحديثة إذ أن هناك ثورة معلوماتية واتصالاتية عارمة لن تبقى ولن تزد هي تجتاح العالم كله ولا بقاء إلا لمن تتفاعل معها وكان في ركبها .

٧ - ومن أهم الهواناق الاجتماعية في مياطين العمل في السودان -

إنخفاض كفاءة العمل :-

ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية وسوء التغذية وضعف المستويات العلاجية إذ أن توطن الملاريا في السودان يضعف إنتاج العامل سواء كان في الحقل الزراعي أو الصناعي وهناك إحصائيات تقدر الفاقد من الإنتاج بسبب الملاريا بحوالي ٢٢ ٪ .

(أ) عدم الاستجابة للحوافز العادية :

ما زالت الروح القبلية تسيطر على المجتمعات السودانية فهناك تأكيد على العائلة وليس للفرد وما زالت هناك أعمال لا يقبل عليها بعض السودانيين بحكم أن هذه المن مرفوضة من مجتمعاتهم القبلية مما يضعف الناتج الفردي أو العائلي وبالتالي يؤثر سلباً على الناتج القومي وهناك أيضاً الوازع الديني يفسر خطأ بأن القناعة هي القنوع والاكتفاء بعد الكفاف وعدم السعي لمحاولة إيجاد فرص بديلة للمزيد من الدخل الحلال الطيب ويؤدي ذلك كله

إلى رفع معدلات التغيب
High Rates of Absenteeism
مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف
الإنتاج ويضعف المنتجات
السودانية من عنصر المنافسة
ومن المؤكد أن ذلك سيؤثر
سلباً في ظل العولة والانفتاح
الاقتصادي وحرية التجارة .
(ب) عدم المرونة في الانتقال
بين العمالة :

فالسودان للأسف من الدول
التي تتصف العمالة فيه
بضعف المرونة الحرفية وكذلك
ضعف المرونة الجغرافية .

الاستثمار والتنمية ،

يمر الاستثمار على أنه
تكوين رأس المال المينى
الجديد والذي يمثل في زيادة
الطاقة الإنتاجية والمحافظة
على الطاقة الإنتاجية القائمة
وتجديدها أى إنه يمثل إضافة
إلى رأس المال المجتمع ، كما
يمر به البعض بأنه ينطوى على
تملك المستثمر لجزء أو كل
الاستثمارات في المشروع المين
وتعرفه المؤسسة المربية
لضمان الاستثمار بأنه كل

الاستثمارات ولا شك أن قيام
مثل هذه الاستثمارات وتهيئة
الظروف الاقتصادية والمناخ
الاستثمارى بعمل التشريعات
الضريبية المساعدة وضع
قوانين استثمارية مشجعة
تساعد أيضاً في جذب
الاستثمارات الأجنبية وتساعد
في :-

- المساهمة في إقامة
علاقات اقتصادية بين
قطاعى الإنتاج والخدمات
داخل (السودان) مما
يساعد في تحقيق التكامل
الاقتصادى فيه .

- إقامة أسواق جديدة
للتصدير والحد من
الواردات مما يؤدي إلى
تكافؤ ميزان المدفوعات .

- المساعدة في تدفق رؤوس
الأموال الأجنبية مما
يساعد على تحسين ميزان
المدفوعات للدول المضيفة
(المستقبل) لرؤوس
الأموال الأجنبية .

- المساهمة في تدريب القوى
العاملة المحلية .

- نقل التكنولوجيا في

مجالات الإنتاج والتسويق
وممارسة الأنشطة الإدارية
وغيرها .

تؤدي الاستثمارات المباشرة
دوراً هاماً في اقتصاديات
الدول النامية ومنها السودان
وتعتبر مصدراً هاماً للتمويل
ووسيلة ناجحة لاستغلال
الموارد الطبيعية غير المستغلة
كما إنها تعتبر أداة هامة لوقف
التضخم لأن الادخار هو
تعطيل جزء من الدخل كان من
الممكن توجيهه نحو الاستهلاك
ولكن تم توجيهه صوب
الاستثمار ، كما إنها من الممكن
أن تكون أداة فاعلة في نقل
التكنولوجيا الحديثة وإدخالها
في مضمار العمليات
الاستثمارية مما ينطوى عليها
من استعدادات طرق جديدة
للإنتاج وتطوير طرق وأساليب
الإنتاج القديم كما إن ذلك
يعزز القدرة التنافسية
للمنتجات الجديدة أو تلك
التي تم تطويرها مما يزيد
القدرة التصديرية للبلاد وفتح
أسواق جديدة كما إنها ستمنح
الفرص الجديدة للعمل

و تقلص نسبة البطالة والتي تمثل الهاجس الكبير للاقتصاد .

التنمية الاجتماعية ، -

لم تعد التنمية لتكون قاصرة على المفهوم الكلاسيكي المتعلق بالشق المادي لها بل أصبح للإنسان المعاصر وجود فعلى ضمن أهداف وغايات التنمية وبالتالي اكتسب المفهوم الحديث للتنمية البعد الإنسانى فأصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل هى المعنية بعملية التنمية .

ولا شك أن الديمقراطية والحرية هما عاملان مؤثران على التنمية بما تتيحاه للفرد والمجتمع من حرية للتعبير ومشاركة فى إبداء رأى بفيبدأ عن قبول أى إنموذج يقدم له ، إذ أن التنمية بمفهومها الحديث تعنى المشاركة القاعدية فى إبداء رأى وليست المفاهيم البالية والتي تنتزل على القواعد دون رأى أو مشورة ولعل هذا من ضمن

أسباب فشل الكثير من المشروعات فى كل العصور حيث أن سيطرة التكتوقراط يؤدى إلى مثل هذا الفشل .

إن المتبع لأدبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل ^(١) والمتكامل خاصة تلك المرتبطة بدول العالم الثالث ذات الاتجاه والثقل الريفى سيجد أن هناك جدلاً متواصلاً حول فلسفة وسياسة التنمية ونهج التمويل و الاستثمار إذ يعكس عدم وجود اتفاق بين مدرسة اقتصادية قائمة على قناعة أن التنمية يجب أن تكون حول النظرية التقليدية بينما تقوم مدرسة مفادية عمادها (ماكميلان ١٩٣١ فى إنجلترا وإسكيمر فى فرنسا ١٩٧٤ وقيرقن فى أمريكا وفرانك فى كندا) بانحيازها التام نحو الاستثمار الصغير كأداة من أدوات التنمية .

ونجد أن معظم دول العالم الثالث قد درجت على اتباع سياسة تنمية تقليدية ثم أهدفت ذلك بتمليك وإدارة

التنمية عن طريق القطاع العام حيث لجأت كثير من الدول فى هذه المجموعة إلى سياسات اقتصادية اشتراكية الوجهة سواء قامت بتأميم بعض المشروعات القائمة أصلاً أو إنشاء بعض المشروعات التنموية عن طريق القطاع العام ^(٢) ، وقد أفرز هذا التوجه تخلفاً واضحاً فى نقل التكنولوجيا العالمية مقارنة بقدرات إنسان هذه الدول مما أدى إلى فشل استثمارات الحكومة مما انعكس على إنسان هذه البلدان وأدى إلى التخلف والتقهقر بل وإلى الفقر والعازة .

أصبحت البطالة إحدى المشاكل المستعصية فى عصرنا هذا ليس فقط فى السودان أو الدول النامية الأخرى ولكن فى أغلب دول العالم غنيها وفقيرها ، إن عالمية البطالة تنعكس فى معاناة دول العالم

(١) التجانى سميد و د . سيد عباس هتيف
ود . بدر الدين عبدة البرحيم إبراهيم
مرجع سابق .

(٢) الأستاذ عبدالله المرضى و د . محمد
فرح عبدالحليم - الجديد فى إدارة
المصارف - المطبعة الحكومية - ١٩٧٩م

المتقدم والمتخلف من هاتين
المشكلتين الاقتصادية
والاجتماعية الخطيرتين .

مشكلة البطالة :-

ولقد صاحب سياسة التحرير
الاقتصادي وعمليات
الخصخصة التي انتهجتها
الدولة منذ منتصف التسعينات
ارتفاع في أسعار السلع
والخدمات مما انعكس سلباً
على الإنتاج والتسويق وإن
كانت لها بعض الإيجابيات
وأدت هذه الانعكاسات بدورها
إلى انتشار بؤر الفقر
والماطلين عن العمل بشكل
ملحوظ ، وأرادت الحكومة أن
تجد حلاً لهاتين القضيتين
الاقتصادية و الاجتماعية بأن
توجه بعض المؤسسات
التمويلية كمصرف الادخار
والتنمية الاجتماعية وبك
التنمية التعاوني الإسلامي إلى
تبنى مشروعات تمويلية لصغار
المنتجين والحرفيين والمزارعين
وأن تقوم بتزويدهم بأدوات
الإنتاج بأقساط ميسرة
ويضمن هذه المعدات نفسها

للمحاولة بالخروج من هذه
الأزمة ولكن لفضالة التمويل
وضعف قدرات هذه البنوك لم
يؤثر ذلك بشكل واضح .

لا شك إن التنمية تحتاج إلى
تمويل يؤدي إلى التقدم
الاقتصادي فعلى قدر ما
يتيسر الحصول عليه من
تمويل الاستثمارات التي
يقترحها المخططون في الدول
النامية تحدث الزيادة في
الإنتاج القومي وبالتالي في
مستوى المعيشة .

من خلال هذه الدراسة يمكن
أن نخرج بالنتائج التالية :-

١ - في القطاع الزراعي :

أ - ما زال القطاع الزراعي
السوداني بكرة ينتظر
الاستثمارات .

ب - مازالت رؤوس الأموال
الموجهة للاستثمارات أقل
بكثير من الطاقات
الزراعية المتاحة والقابلة
للاستثمار .

ج - مؤسسات التمويل القائمة
في السودان والمخصصة
للاستثمار التمويل
الزراعي كالبانك الزراعي

وبنك المزارع وبنك الثروة
الحيوانية (الجزء
الزراعي) ومحفظة
البنوك والجزء المخصص
من البنوك التجارية كلها
أقل من الاحتياجات
الفعلية للقطاع الزراعي
السوداني .

د - التشريعات وقوانين
الاستثمارات التي تحفز
المستثمر المربي والأجنبي
ما زالت مشوهة حيث أنه
لم يستقر ويعيبه كثرة
التعديلات وعدم كفايته
لمتطلبات المستثمرين في
جانب (الضرائب -
الجمارك - التشريعات -
الأخرى) .

هـ - ضعف البنية التحتية على
الرغم من قيام الحكومة
بكثير من الإصلاحات .

و - في بعض المواسم عندما
يكون الإنتاج الزراعي
مبشراً بالخير يكون هناك
تدنٍ في أسعار المحاصيل
يفعل قوانين الممرض
والطلب إذ لا تتدخل
الدولة مشترياً لتثبيت

الأسعار مما يجعل الإنتاج في الموسم التالي متدنياً. ز - ارتفاع تكاليف التمويل المصروف على الرغم من أنه بالصيغ الإسلامية (السلم)،

ح - هجرة المزارعين الشباب من الريف إلى الحضر بحثاً عن العمل المجزى والمائد السريع .

جعلت هذه المشكلة وغيرها أن يتجه التفكير حول إقامة الجمعيات التعاونية كملجأ يمكن أن يعاون على الخروج من هذه المصاعب .

طواعية قيام التعاونيات في السودان . -

إن المشاكل التي تم إثارتها في مجال الزراعة أدت إلى قيام البنيان التعاونيات والذي بدأ في السودان بشكل فاعل في أوائل السبعينات وكان أول القطاعات التي تبنت فكرة التعاون هو القطاع الزراعي وذلك للأسباب التالية (١) .

(١) تخلف علاقات وقوى الإنتاج من الناحية التاريخية :-

اتسم القطاع الزراعي تاريخياً بتخلف علاقات الاندماج وقواه والذي يتضح جلياً من الخلل الواضح في هيكل الملكية الزراعية التي ترتب عليها زيادة عدد صغار المزارعين وضعف إمكانياتهم الإنتاجية اللازمة لتغطية متطلبات الإنتاج الزراعي ، هذا بجانب أن تخلف قوى الإنتاج أثر سلباً على استمرار صغار المزارعين في الإنتاج ، وعليه أصبح صغار المنتجين أمام أمرين ، إما الانضمام للتعاونيات الزراعية التي يمكنها القيام بتوفير احتياجاتهم والتي لديها المقدرة على الارتقاء بأساليب ووسائل الإنتاج الزراعي أو الخروج نهائياً من هذه الحلبة وكحل لهذه المعضلية بدأ انتشار الجمعيات التعاونية في المجال الزراعي بغض النظر عن الدور الذي لعبته تلك التعاونيات الزراعية إلا أنه يبقى لها الدور الأساسي في هذا المجال .

(٢) بعثرة الإنتاج الزراعي :- نتيجة لاتساع المساحة الزراعية وبعدها وتأثيرها في مساحات جغرافية واسعة في السودان ترتب على هذه البعثرة بعض الآثار السالبة والتي يمكن إيجازها في : أ - صعوبة الحصول على عناصر الإنتاج .

ب - زيادة تكاليف عناصر الإنتاج نتيجة القيام بتوصيل مستلزمات الإنتاج لكل منتج (مزارع) مع البعد ، بمد هذه المساحات الواسعة .

ج - صعوبة توفير المعلومات الخاصة بأسعار عناصر الإنتاج وكذلك أسعار المحاصيل في الأسواق المختلفة .

د - ارتفاع تكاليف التسويق لبعيد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك (التسويق) .

(١) محمد الفاتح محمد عثمان - اقتصاديات التعاون الزراعي في السودان - رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة أم درمان الإسلامية) - نقلاً عن د. فخرى محمد البغدادي - مدخل في علم التعاون الزراعي .

هـ - تلف بعض المحاصيل أثناء
ترحيلها من مناطق الإنتاج
إلى مناطق التسويق لبعد
المسافة .

هذه الآثار ترتب عليها
استغلال المربين والتجار
لصغار المنتجين الأمر الذى
أدى إلى ضرورة قيام
التعاونيات الزراعية لمواجهة
تلك الآثار .

(٣) موسمية الإنتاج الزراعى :

يترتب على موسمية الإنتاج
الزراعى النتائج التالية :-
أ - ازدياد الطلب على الأيدي
العاملة الموسمية مما نشأ
معه ما يسمى بالبطالة
الموسمية .

ب - موسمية الدخل من
الزراعة إذ يحصل المزارع
على دخله بعد قيامه
بتسويق محصوله وعليه
فإن الدخول النقدية
لهؤلاء المزارعين تتركز فى
مواسم الحصاد فقط .

ج - موسمية الصناعات
الزراعية : من المعلوم أن
غالبية الصناعات فى
السودان قائمة على

الإنتاج الزراعى ويترتب
على ذلك بالتبعية أن مثل
هذه الصناعات خاضعة
لمواسم الإنتاج المحصولى
للزراعة .

د - مشاكل التخزين المترتبة
على هذه الموسمية إذ
يتطلب موسمية المنتجات
الزراعية القيام بتخزينها
لاستهلاكها فى غير
مواسمها .

ولواجهة الآثار الناتجة عن
موسمية الإنتاج الزراعى
يلجأ صغار المنتجين الزراعيين
إلى الاقتراض حتى يمكنهم
الإنفاق على العمليات
الزراعية على أمل سداد تلك
القيمة من الدخل المتوقع
الحصول عليه فى نهاية
الموسم وهذا يلزم إنشَاء
هيئات إقراضية تعاونية توفر
لصغار المزارعين احتياجاتهم
من مدخلات الإنتاج بشروط
ميسرة وتوفير فائض لتغطية
حاجاتهم اليومية خلال الموسم
المعنى .

(٤) تأثير الإنتاج الزراعى
بالظروف الخارجية من

ناحية الكم والكيف :

تعتبر الزراعة أكثر القطاعات
الاقتصادية تأثراً بالعوامل
الخارجية كالظروف المناخية
وظهور بعض الآفات كما إن
توزيع الإنتاج على عدد كبير
من المنتجين يجعلهم غير
قادرين على خلق سيطرة على
الأسواق وتحديد الأسعار
المناسبة للمحصولات بسبب
غزارتها أو قلتها فى بعض
المواسم .

لذلك فإن الفردية فى ممارسة
النشاط الزراعى لا تساعد
على التغلب على هذه الظروف
إلا باللجوء إلى إقامة كيانات
تعاونية تحمى مصالح هؤلاء
المنتجين من برائن المربين
وتجار السوق السوداء .

(٥) قابلية الإنتاج الزراعى للتلف :

نظراً لموسمية الإنتاج الزراعى
وقابلية الإنتاج للتلف يحاول
المزارعون من التخلص من
منتجاتهم بأرخص الأسعار
لعدم توافر وسائل الحفظ
والتخزين المناسب الأمر الذى
يضطرهم لقبول أسعار أقل

من السعر الحقيقي
لمنتجاتهم .

(٦) حاجة كثير من المنتجات
الزراعية إلى إجراءات
مكاملة :

كثير من المنتجات الزراعية
تكون غير صالحة للاستهلاك
المباشر من قبل المستهلك
النهائي فتصبح هذه المحاصيل
في حاجة إلى إعداد أو تصنيع
وتختلف هذه الحاجة حسب
طبيعة كل محصول زراعي في
تحويل هذه المحاصيل من
صورتها الخام إلى صورة
أخرى أكثر قابلية للاستهلاك
مما يتطلب توفير استثمارات
كبيرة لا يستطيع المنتج
الزراعي الصغير توفيرها
فيضطر لبيع محصوله في
هيئته الخام مما يضعف العائد
مقارنة مع العائد المتوقع بعد
إجراء العمليات المكاملة وهذا
أيضاً يتطلب توافر التعاونيات
التي تقوم بمثل هذه العمليات
حفاظاً على حقوق المزارعين .
(٧) التخلف الحضارى النسبي
لسكان الريف :

يعتبر المجتمع الريفي متخلفاً

مقارنة مع قطاعات الاقتصاد
القومي الأخرى وذلك فيما
يتعلق بقوى الإنتاج وعلاقاته
ويترتب على ذلك التخلف
إنخفاض مستوى التعليم
وانتشار الأمية في الأرياف
مما ينعكس تدنى الخدمات
الصحية والتعليمية والثقافية
في مجتمع الريف والمحدودية
الدخل أثر واضح مما يجعل
الحكومة مسؤولة عن إيجاد
مثل هذه الخدمات أو أن تقوم
بها المؤسسات التعاونية ولكن
وعلى الرغم من قيام ثورة
تعاونية في السبعينات ولا
سيما أثناء حكومة جعفر
نميري والذي اتسم بالتوجيه
الاشتراكي إلا أنها أي
التعاونيات كانت مساهماتها
متواضعة بعض الشيء .
جعلت هذه المشكلة أن تفكر
الدولة في إيجاد فرص
للتصدير وربما يؤثر ذلك
إيجاباً على جودة المنتج
للمنافسة من ناحية وتصحيح
المسار الاقتصادي من ناحية
أخرى .

٢ - القطاع الصناعي :

أ - مازالت الصناعة في
السودان تلك القائمة على
الزراعة لتوفر المواد
الأولية اللازمة لها .

ب - مازالت القوانين
الضرائب وقوانين
الجمارك غير مشجعة
لولوج المستثمرين بعض
مجالات الصناعة .

ج - هناك مناقشة شديدة بين
بعض المنتجات الصناعية
كمنتجات الصناعات
الغذاذية المستوردة للمنتج
المحلي لارتفاع تكاليف
الصناعة في السودان .

د - هناك عجز تمويلي في
هذا القطاع بالإضافة إلى
أن تكاليف التمويل
المصرفي مازال عالياً على
الرغم من أنه يتم بالصينغ
الإسلامية .

هـ - ضعف الجانب
التكنولوجي في الصناعة .

و - ضعف التدريب .

ز - هجرة الكفاءات خارج
البلاد لضعف العائد
المادي في السودان .

ترقية الصادرات - ١ -

- انتهجت الحكومة منذ سنة ١٩٩٠ م سياسة تشييط التجارة الخارجية فانمقد (١) المؤتمر الاقتصادي الأول وتم وضع استراتيجيية اقتصادية للفترة (من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢) وعلى ضوء هذه الاستراتيجية وضع البرنامج الأول والثاني للإنقاذ الاقتصادي كخطط قصيرة الأجل واتسمت موجهاات هذه الفترة المرتبطة بالتجارة الخارجية خلال البرنامجين المذكورين بالتالى:-
- ١ - تحرير التجارة الخارجية والداخلية .
 - ٢ - تخفيض أو إلغاء الضرائب على الصادرات.
 - ٣ - العمل على فتح أبواب جديدة وإقامة الملحقات والمراكز التجارية .
 - ٤ - ترقية وتطوير السلع المصنوعة للاستفادة من القيمة المضافة خاصة فى قطاعات الجلود والغزل .
 - ٥ - تبسيط الإجراءات الخاصة بالصادرات

والعمل على توحيدها فى وحدة واحدة .

- ٦ - توفير احتياجات الصادرات والاهتمام بضبط الجودة .
- ٧ - إشراك القطاع الخاص فى وضع القوانين والسياسات وإشراكه فى الوفود والبعثات المتجهة للخارج .

٨ - توجيه السياسات التجارية والمالية والنقدية لخدمة الصادرات وبذلك توسعت قاعدة الصادرات من ٢٧ سلعة فى عام ١٩٨٩ م إلى حوالى مائة سلعة فى عام ١٩٩٧ م ثم جاء بعد ذلك البترول السودانى ضمن هيكل الصادرات منذ عام ١٩٩٩ م ولكن من الملاحظ أن كل هذه الإجراءات لم تحرك بعض المنتجات الزراعية للمنافسة بل إن هناك بعض السلع تراجعت قيمة وكمية صادراتها مما كانت عليه وذلك لزيادة تكلفة الإنتاج .

٨ - الخلاصة:-

النتائج

والتوصيات:-

نخلص من كل ما ذكر أن السودان فى حاجة ماسة :-

- ١ - لإيجاد فرص للتمويل من الخارج وبفضل ولوج المستثمرين بدلاً من الاقتراض .
- ٢ - نقل التكنولوجيا الحديثة للسودان .
- ٣ - العمل على تدريب الكوادر السودانية وإعادة المهاجرين منهم .
- ٤ - العناية الكافية بالقطاع الزراعى والاستفادة القصوى من حاصلات البترول لهذا القطاع .
- ٥ - تهيئة المناخ للاستثمار بإعادة صياغة قوانين الاستثمار بما يشجع على ذلك .

(١) حسب النبر رحمه عمر - استراتيجيية تسويق الصادرات السودانية - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة النيلين - الخرطوم ٢٠٠١ م.

واللحوم بولاية النيل
الابيض - رسالة دكتوراه
غير منشورة - جامعة أم
درمان الإسلامية.

- منشورات ديوان الضرائب
- نشرات بنك السودان .
- التقارير السنوية لبنك
السودان .
- التقارير السنوية لوزارة
المالية والاقتصاد .
- نشرات مصلحة الجمارك.
- نشرات وزارة التجارة .
- السياسات التمويلية للبنك
المركزي .

٥ - د . محمد الفاتح محمد

عثمان - اقتصاديات التعاون
الزراعي - رسالة دكتوراه
غير منشورة - جامعة أم
درمان الإسلامية.

- ٦ - د . حسب النبي رحمة عمر
- استراتيجيات تسويق
- الصادرات السودانية -
- رسالة دكتوراه غير منشورة
- جامعة النيلين .

٧ - د . محمد فرح عبدالحليم -
المؤسسات المالية .

٨ - د . الريح النعيم الحاج -
تطوير إنتاج وتسويق المشاية

[المصادر والمراجع]

١ - الأستاذ عبدالمحمود الكرنكي
عدد من جريدة الأنباء
السودانية .

٢ - د . سعد ماهر حمزة -
التمية في البلدان النامية

٣ - د . سيد عباس قنيف
وآخرون - تمويل المشروعات
والأعمال الصغيرة
والمتوسطة - ندوة .

٤ - الأستاذ عبدالله المرضى و د
محمد فرح عبدالحليم -
الجديد في إدارة المصارف .



وزارة الاستثمار
الشركة القابضة للتجارة

شركة بيع المصنوعات المصرية

لصيف ٢٠٠٥

كل
ما تتطلبون
إليه

- الأناقة والذوق لكل أفراد الأسرة .
- أجهزة كهربائية لا غنى عنها لصيف مريح .
- أجمل هدايا الناجحين والجديد للعائدين من الخارج .

لزيد من المعلومات عن الاستثمار في مصر اطلعوا على بوابة الاستثمار

www.investment.gov.eg



دور الربط الشبكي في تفعيل نظم المعلومات

دكتور / سمير سعد مرقص

محاسب قانوني ومستشار ضريبي / مدير عام بمصلحة الضرائب (سابقاً) / مدرس المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية
محاضر بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية التجارة بدمهور
أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة / مدرس بالجامعات العربية (سابقاً) / عضو جمعية الضرائب الدولية .
زميل جمعية الضرائب المصرية / زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

٢ - قواعد بيانات تقاسب طبيعة الأعمال .	الإحصائيات - البيانات - المعلومات .	شبكات المعلومات :
٣ - نهايات طرفية أو أية وحدات مدخلات ومخرجات تسمح بإرسال واستقبال البيانات .	مكونات نظام الاتصالات عن بعد : (١) نظام الاتصال عن بعد عبارة عن مجموعة من الأجهزة Hardware المتوافقة مع بعضها ومجموعة من البرمجيات Software التي تسمح للبيانات والمعلومات بأن تنتقل من مكان إلى مكان آخر ، ونظم الاتصالات عن بعد تسمح بنقل بيانات النصوص والمستندات والأشكال والصور من مكان لآخر .	تستخدم كلمة الاتصالات عن بعد Telecommunications لكي تعبر عن الأساليب التي تتبع في إرسال واستلام البيانات أى نقلها من مسافات بعيدة باستخدام نظم الكمبيوتر من أجهزة وبرمجيات وإجراءات . وتتكون شبكة المعلومات من مجموعة من الحاسبات الإلكترونية المرتبطة ببعضها من خلال شبكة الاتصالات ويمكن أن تساعد الأقمار الصناعية في إتمام عملية الاتصال بين الدول ، كما يمكن القول بأن شبكة المعلومات تتكون من مجموعة من العقد المرتبطة ببعضها من خلال خطوط اتصالات وذلك لتبادل
٤ - قنوات اتصال وخطوط اتصال التي عن طريقها يتم نقل البيانات أو المعلومات بين أجهزة الإرسال والاستقبال في الشبكة وتستخدم قنوات الاتصال وسائط الاتصال المختلفة مثل خطوط التليفون العادية والكابلات بأنواعها المختلفة والإرسال اللاسلكي .	ويتكون نظم الاتصالات عن بعد من مجموعة أساسية من المكونات هي : ١ - حاسبات إلكترونية لتشغيل البيانات .	

1 - Kenneth Laudon & Jane Laudon,
Management Information Sys-
tem, Organization and Tech-
nology, Fourth edition, Prentice
Hall 1996, pp 304 .

٥ - معالجات الاتصالات مثل أجهزة الموديم Modem ، وحدات الاتصال المتعددة Multiplexers والمراقبات Controllers ومعالجات البيانات .

٦ - برمجيات الاتصالات التي تتحكم وتراقب أنشطة المدخلات والمخرجات ، والتي تدير الوظائف الأخرى لشبكة الاتصالات .

ويعد تعرض الباحث لأنظمة المعلومات الحاسوبية المتوافرة لدى المصالح الإيرادية المختلفة والتعرف على مدى إمكانية هذه النظم في توفير المعلومات من كمية المعلومات المطلوبة والسرعة في توفيرها ، وتحديد مدى الاستفادة من هذه النظم في حالة الوصول إلى نظام مميكن ، يمكن من خلاله الربط بين هذه النظم واعتبارها نظاماً واحداً متكاملأ يمكن من خلاله السيطرة على مجتمع المصالح الإيرادية وذلك بتوفير شبكة تصميم بيانات المصالح

الإيرادية (ضرائب عامة - ضرائب مبيعات - جمارك) ويمكن الحصول على البيانات المراد الحصول عليها من خلال هذه الشبكة التي تتوافر لديها بيانات كافة المصالح الإيرادية .

واقترح الباحث استخدام الأوراكل لقواعد البيانات Oracle Database في المبحث الثاني من هذا الفصل ، وذلك دون غيرها من قواعد البيانات الموجودة ، ومنها الفورماكس وسايبيز وميكروسوفت SQL Server و يونكس وغيرها وجاء تأكيد الباحث لاختيار الأوراكل من خلال التوضيح بأن قاعدة البيانات الأوراكل تأكد تفوقها على الجميع .

ثالثاً : ميكانية استخدام الأوراكل لقواعد البيانات كأداة لزيادة كفاءة وقابلية نظم الرقابة الضريبية .

اقترح الباحث استخدام الأوراكل لقواعد البيانات Oracle Database دون غيرها من قواعد البيانات الموجودة والتي منها انفورماكس وسايبيز وميكروسوفت SQL

Server و يونكس وغيرها وجاء تأكيد الباحث لاختيار الأوراكل من خلال التوضيح بأن قاعدة البيانات الأوراكل تأكد تفوقها على الجميع لمواكبة تكنولوجيا استخدامات الحاسبات الإلكترونية في مجالات العمل المختلفة (١) .

حيث تم الإعلان عن بعض النتائج التي تؤكد تفوق قاعدة البيانات Oracle على جميع قواعد البيانات الأخرى سواء من حيث الحجم أو الأداء وحقت أوراكل اكتساحاً تاماً في عالم تطبيقات OLTP بحيث أصبحت قواعد بياناتها هي المحرك لأكبر مواقع UNIXOLTP في العالم وأكدت الجوائز الكبرى التي حصلت عليها أوراكل لثلاثة مستويات من عملاء ORACLE 8i ضمن برامج مرونة قواعد البيانات المسمى Winter data base Scalability ٢٠٠٠ Corp S Pro gram على حقيقة أنه

(١) د. / أحمد هيدالوي : استخدام أساليب التكنولوجيا للحاسبات الآلية لنظم المعلومات ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة العدد ٦٥ لسنة ١٩٩٤ ص ٣٠ .

الاختيار الأمثل دون شك لقواعد البيانات ذات الأداء المتميز .

كما سجلت قواعد بيانات ORACLE أرقاماً قياسية في مجال المعالجة الفورية للمعاملات (OLTP) على نظام UNIX وذلك من حيث حجم قاعدة البيانات ومعظم الصفوف / السجلات إلى جانب تحقيق أعلى مستوى أداء في الذروة .

هذا بالإضافة إلى ما أكده العملاء من اكتساح الأوراكل في جميع فئات UNIX ضمن إحصاء مؤسسة Winter S Corp حيث تصدر القوائم الثلاثة لأفضل عشر قواعد بيانات UNIX .

وتمكننت One World Xe عند تشغيلها على الأوراكل من معالجة أكثر من ٤٨٥ ألف سطر أمر مبيعات في الساعة فقد تعددت نتائج الأداء الموثق ما أعلنته ميكروسوفت كأعلى معدل من عدة أسابيع بنسبة ١٢٠٪ مع الاحتفاظ بمستوى استقرار لم يتحقق من قبل

وأثبتت التجارب الأولية زيادة كبيرة في عملية البيع بدءاً من مرحلة إصدار أمر الشراء وحتى تنفيذه محققة بذلك اختصاراً واقعياً لإجراء العمليات التجارية المعقدة وطريقة إدارتها في الأسواق الرقمية في عالم اليوم .

وحصلت أوراكل على أول ثلاثة مراكز كخادم TPC-C منفردة إلى جانب ستة مراكز من العشرة الأول ، هذا بالإضافة إلى أن قواعد بياناتها تحقق موقع الريادة من حيث مقارنة السعر بالأداء فهي أقل سعراً من الآخرين بنسبة تتراوح من ١ - ٢٥ ٪ و في حين تعلن كـ بلا من ميكروسوفت وأي بي إم أن لديها مزايا تنافسية بالنسبة للخدمات المجمعة Clustered Server فإن مواصفات تكوينها لا تمكنها من قبل تشغيل التطبيقات الفورية (real world) بل إن أي بي إم ذاتها فيما تستخدم أوراكل بدلاً من DB2 عند إجراء تجارب تسجيل الأرقام القياسية مع TPC-C

ذلك لأن قاعدة بيانات أوراكل هي الأسرع .

ولتوحيد المصطلحات والتي يتم التعرض لها عند استخدام الأوراكل أهمها فيما يلي :-

■ يشير مفهوم قاعدة البيانات التي تعتمد على الكائنات Object-oriented database إلى إمكانية إضافة الكائنات إلى قاعدة البيانات الكلاسيكية العلائقية .

■ تحتوي حوسبة العميل / الخادم Client/server computing على ثلاثة مكونات . الأول هو الكمبيوتر الشخصي (العميل) الذي يتعامل معه المستخدمون ، ويتصل بكمبيوتر أكبر مركزي (الخادم) أما المكون الثالث فهو مجموعة من برامج الشبكة التي تسمح بالاتصال بين كلا من العميل والخادم .

■ الفضاء التخيلي Cyberspace اسم آخر يطلق على الشبكة العنكبوتية

(الويب).

■ مخزن البيانات data ware- house عبارة عن مجموعة من المعلومات الخاصة بالمصلحة والمصالح الأخرى ويتم أخذها بشكل مباشر أو بغير مباشر من نظم التشغيل وبعض المصادر الخارجية للبيانات ، والفرض الأساسى من مخزن البيانات هو دعم قرارات العمل وليس العمليات الخاصة به .

■ جدار النار firewall مصطلح آخر يطلق على الموجة router الفرض الأساسى من جدار النار هو مراقبة المرور على الشبكة ومنع المرور غير المرخص له ، ويقوم جدار النار (أو الموجة) بفحص الطلبات الآتية من المصادر الخارجية ، ثم يحدد إذا ما كانت صالحة للمرور إلى النظم الداخلية .

■ موقع إنترنت Interanet site هو الموقع الذى يسفر عنه برنامج أو أكثر ويتم إنشاؤه باستخدام التقنيات

الخاصة بالإنترنت ، للوصول إلى البرنامج الموجود بأحد مواقع الإنترنت ، ينبغى استخدام أحد المستعرضات الشهيرة مثل نيتسكيب نافيجيتور وإنترنت إكسبلورر، ولكونه موقعاً من مواقع الإنترنت وعلى الرغم من تواجد البرنامج بجدار النار ، ويتم الوصول إلى مواقع الإنترنت باستخدام تقنيات الإنترنت مثل بروتوكول TCP/IP أو HTTP أو FTP بصفة عامة ، الفرض الأساسى من مواقع الإنترنت هو خدمة المستخدمين داخل منظمة العمل أى إنه فى مجمله هو عبارة عن شبكة داخلية صغيرة .

■ موقع إنترنت Internet Site هو الموقع الذى يستقر به برنامج أو أكثر ويتم إنشاؤه باستخدام تقنيات خاصة بشبكة الإنترنت بالإضافة إلى هذا يتم الوصول إلى مواقع الإنترنت باستخدام أحد المستعرضات الشهيرة

تماماً مثلما يحدث مع مواقع الإنترنت ولكونها مواقع على الإنترنت تتواجد البرامج خارج جدار النار ويتم الوصول إليها باستخدام نفس التقنيات الخاصة بالإنترنت ، الفرض الأساسى من الإنترنت هو خدمة المستخدمين فى جميع أنحاء العالم .

■ الشبكة العنكبوتية World Wide Web (الويب) هو الجانب الرسومى فى الإنترنت أصبح الإنترنت من السهل له التعامل مع كافة أنواع البيانات بدءاً من الصوت ومروراً بمروص الفيديو وانتهاء بالنص ومع الاستعانة بهذه الخاصية الرسومية المبتكرة ، يستطيع أى فرد التجول بسهولة على الإنترنت .

ويرجع سبب اختيار الأوراكل دون غيرها من قواعد البيانات للعديد من الأسباب ويمكن توضيحها فيما يلى :-

بعد أن عبرنا الألفية الجديدة وأصبح من الواضح أن المزيد والمزيد من الشركات والمنظمات تتطلب مستويات أعلى من الكفاءة من أنظمة الكمبيوتر التي تستخدمها ومصلحة الضرائب على المبيعات ليست أقل شأنًا من هذه المنظمات بل هي رائدة في مواكبة تطورات التكنولوجيا وذلك حتى تتمكن من مواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في الشركات حسب مجال أعمالها وحتى تستطيع المصلحة الوصول إلى الهدف المنشود لابد أن تعتمد على جودة المعلومات المتوفرة لديها ، وعلى طريقة التنفيذ لقوة ومرونة أنظمة المعلومات بالمصلحة .

والعالم كله يؤمن بأن الإنترنت غير كل شيء الطريقة التي يعيش ويعملون بها الناس والمؤسسات حيث أن جميع الشركات والمنظمات تستطيع الاستفادة من الحلول الإلكترونية ، وتضمن التبادل

الآمن للمعلومات عبر الإنترنت وهذا ما توفره الأوراكل .

وأوراكل (9i) هو برنامج قواعد البيانات الأول على مستوى العالم الذي تم تطويره ليوفر إمكانيات الإنترنت لعالم قواعد البيانات ، ويحتوي هذا النظام على العديد من المميزات الخاصة التي تجعل إنشاء قواعد البيانات الديناميكية وبرامج الويب أسهل بالنسبة للشركات والمؤسسات ومطوري البرامج ومديري قواعد البيانات .

وعلى ذلك فلا بد من إدارك مفهوم أساسي في بنية أوراكل هو قواعد البيانات .

وقاعدة البيانات هي عبارة عن مجموعة من البيانات حيث يوفر أوراكل إمكانية تخزين البيانات والوصول إليها بطريقة تتوافق مع نموذج محدد يعرف بالنموذج الارتباطي relational ولهذا السبب يتم الإشارة إلى أوراكل كنظام إدارة قواعد البيانات الارتباطية (1) .

وقد حددت الدراسة استخدام الأوراكل دون غيره على الرغم من توافر نفع البرامج التي تقوم بأعمال ربط الشبكات مثل الأوراكل (السايبيز - يونكس - ميكروسوفت - انفورمكس) وتعتبر الفورمكس الأكثر شهرة واستخداماً قبل ظهور الأوراكل .

ولكن أهم ما يميز الأوراكل عن هذه اللغات هو الإمكانيات الهائلة في التخزين وإنشاء العلاقات والارتباطات بين البيانات للوصول إلى المعلومات المطلوبة ، كما أنها تستخدم في التعامل مع الشبكات العالمية مثل الإنترنت وإمكانية التخزين بأي صورة من صور التخزين سواء كانت البيانات المراد تخزينها والتعامل معها في شكل صور أو جداول أو في شكل نص وصفحات ويب أو حتى

(1) كليفن لوني ومارلين فريوت - ترجمة هيب توب لخدمات التحرير والترجمة - شعبة علوم الحاسب الآلي (أوراكل 9i أي مديري قواعد البيانات - تعرف على سبيل الإدارة الشاملة لقواعد بيانات أوراكل ذات الأداء الجيد) الناشر دار الفاروق للنشر والتوزيع سنة النشر ٢٠٠٢ ص ٣٦

فى شكل أفلام ومهما كان حجمها يمكن التعامل معها كما إنها تتعامل (MACHIN JVM) (JAVA VERCHWAL) أى أنها تستخدم جزءاً خارج قاعدة البيانات لتحميل البيانات المراد العمل عليها وقت التشغيل مما يساعد على زيادة سرعة وسهولة العمل والتعامل مع قاعدة البيانات من خلال الأوراكل أو حتى التعامل من خلال الإنترنت^(١) وحيث إن شركة أوراكل تؤمن أن تكنولوجيا الإنترنت توفر أكثر الطرق أمناً وكفاءة للوصول إلى بيانات بغض النظر عن مكانها وعمن يستخدمها .

وعند استخدام أوراكل 9i كأساس للعمل فإن البرمجة على الإنترنت تتيح لخبراء تكنولوجيا المعلومات التركيز على إدارة البيانات من خادم مركزى مما يوفر وقتهم لما هو أهم فى المصلحة العامة وكى تدار جميع بيانات المصلحة باحتراف تحفظ بأمان على أجهزة خادم مركزى ، فإنه يمكن أن نتأكد من أن موظفى

المصلحة لديهم أحدث المعلومات والبرامج التى تتيح لهم اتخاذ القرارات الأكثر صحة وفى الوقت المناسب .

أهم المميزات التى تتوافر لدى الأوراكل لقواعد البيانات دون غيرها سوف نتناول بعضها بالتفصيل فيما يلى :-

- تأمين قواعد البيانات .
- إمكانية توفير نسخ من قواعد البيانات لاستخدامها عند الحاجة إليها .
- التعرف على المستخدمين الذين يتعاملون مع قواعد البيانات على وجه التحديد .
- إمكانية اختبار النتائج للتأكد من صحتها .
- إمكانية الربط بين قواعد البيانات وإنشاء علاقات بين البيانات وبعضها للوصول إلى النتائج المطلوبة .
- إمكانية توثيق البيانات بعد إدخالها على قاعدة البيانات .
- السرية والأمان والسرعة

فى حفظ واسترجاع البيانات ، حيث إنه فى ظل استخدام الأوراكل يمكن التعامل مع نظم الاتصالات الضخمة Mass Com-munication فى حفظ البيانات بأشكال كثيرة (بيانات مكتوبة وصور مستندات وصوت وصورة) وبأحجام مختلفة ، مع الحفاظ على مبدأ السرية فى تبادل البيانات والتحكم فى مدى إمكانية التغيير فى هذه البيانات وكذلك يوفر هذا النظام العديد من المزايا سواء بتأمين قواعد البيانات أو إصدار نسخ احتياطية من قواعد البيانات يمكن استخدامها فى حالة حدوث أى تلف فى قاعدة البيانات الأصلية وكذلك يمكن التعرف على أى تعديل يحدث فى قواعد البيانات بتحديد موعد

(١) ميشيل أبى ، ميشيل كوراي ، أن إبرامون - ترجمة مكتبة جرير - أوراكل ١٨ دليل المبتدئين للتعرف على خصائص الويب الجديد فى قواعد البيانات - الناشر مكتبة الجرير - الرياض - المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠١ ص ٦٥ .

ونوع التعديل الذى تم وكذلك توفير السرية فى تبادل المعلومات حيث يمكن أن يكون تبادل المعلومات عند مستوى إدارى معين وكذلك يمكن السيطرة على النتائج والتأكد من صحة النتائج على وجه السرعة وكذلك توفير السعة فى استرجاع البيانات وكذلك يتوافر لدى هذا البرنامج إمكانية الربط بين جداول البيانات والوصول إلى نتائج من تشغيل البيانات مع بعضها وإجراء علاقات وروابط بين جداول البيانات.

تأمين قواعد البيانات (١)

إن تأمين قواعد البيانات فى المصالح الإيرادية فى حالة استخدام نظام الربط الشبكي من أهم العوامل التى سوف تساعد فى الحفاظ على سرية البيانات التى تمثل المعائق الأكبر فى تبادل المعلومات بين المصالح الإيرادية وخاصة مصلحة الضرائب العامة .

وبالتالى فإن سرية

البيانات لا تعوق عملية تبادل المعلومات بين المصالح الأمر الذى يعمل على تنشيط تبادل المعلومات بين قواعد بيانات المصالح الإيرادية وعلى ذلك فإن تأمين قواعد البيانات على مستوى المصالح سوف يساعد فى القضاء على المشاكل التى يمكن أن تظهر فى حالة استخدام أى نظام آخر بخلاف الأوراق ويمكن القول إن لقاعدة البيانات أوراقا عدة مستويات للتأمين وقدرة للتدقيق فى كل مستوى كما يمكن إعداد كلمات مرور صعبة للمستخدمين وإنهاء صلاحيات كلمات المرور .

القدرة الخاصة بعملية

التأمين :-

- تتيح أوراقا عدة مستويات من التأمين لقاعدة البيانات :-
- تأمين حق الدخول للتحقق من المستخدمين .
- تأمين حق الوصول لكائنات قاعدة البيانات .
- تأمين على مستوى النظام لإدارة الميزات العامة .

وفيما يلى توضيح لتأمين

حق الدخول إلى قاعدة البيانات والوصول إلى كائنات قاعدة البيانات .

فمن أجل الوصول للبيانات فى قاعدة بيانات أوراقا يجب أن يكون للمستخدم صلاحية الوصول لحق الدخول فى قاعدة البيانات «يمكن أن تكون صلاحية الوصول مباشرة - عبر توصيل المستخدم فى قاعدة البيانات - أو غير مباشرة - تتضمن التوصيلات غير المباشرة الوصول عبر اعتمادات سابقة الإعداد داخل ارتباطات قاعدة البيانات» فيجب أن يكون لكل حق دخول كلمة مرور مرتبطة به ويمكن كذلك ربط حق الدخول فى قاعدة البيانات بحق الدخول إلى نظام التشغيل .

يتم إعداد كلمة المرور للمستخدم عند تكوين حق دخول المستخدم ويمكن تغييره بعد الانتهاء من إنشائه و يتم

(١) آين دايو ، ترجمة تهب توب لخدمات التصوير والترجمة - شعبة علوم الحاسب الآلى (بناء قواعد البيانات) الناشر دار الفاروق للنشر والتوزيع - سنة النشر ٢٠٠١ ص ٣٦ .

تحديد قدرة المستخدم على تغيير كلمة المرور في حق الدخول بواسطة الأدوات المصرح للمستخدم بالوصول إليها واستخدامها ، تقوم قاعدة البيانات بتخزين نسخة مشفرة من كلمة المرور في جدول دليل البيانات ، إذا كان حق الدخول مرتبطاً بصورة مباشرة بحق دخول لنظام التشغيل فمن الممكن التفاضل عن فحص كلمة المرور .

ويمكن التفصيل لما تقدمه أوراكل للحفاظ على سرية البيانات التي تعتبر من أهم العوامل عند بناء شبكة المعلومات التي يقترح الباحث استخدامها .

السرية التي توفرها الأوراكل عن غيرها من الوسائل الأخرى :-

يتسم عامل السرية في أوراكل لقواعد البيانات بدرجة عالية من الكفاءة ، كما أنه يوفر عدة مستويات من الحماية لعدم اختراق قواعد البيانات والسيطرة على استخدامها وتوفير الأوراكل ما يلي من مستويات الحماية :-

- عدم القدرة على اختراق قاعدة البيانات بأى وضع وبأى وسيلة ولو من خلال مستخدمى هذه القاعدة إلا فى الحدود المسموح لهم باستخدامها ، كما إن هؤلاء المستخدمين لا بد وأن يتوافر لديهم كلمة سر (كلمة المرور لقاعدة البيانات) ولها شروط إنشاء حتى يمكن من خلالها التعامل مع قاعدة البيانات وكذلك اسم المستخدم أى إن لأى مستخدم أو أى شخص يحاول الوصول إلى قاعدة البيانات لا بد من توافر كلمة السر لديه وكذلك اسم مستخدم وأيضاً يعرف نوع البروتوكول المستخدم فى الشبكة ، فمن خلال الأوراكل يمكن توفير التأمين الكافى لقواعد البيانات بالدرجة التى يصعب اختراقها بأى صورة من الصور .

- ويمكن توفير عامل السرية والأمان لجميع البيانات

التي سوف تتوفر من أى من المصالح الإيرادية ، فبدابة يتم تحديد كلمة سر واسم المستخدم وكلمة سر قاعدة البيانات حتى يمكن للمستخدم الدخول إلى قاعدة البيانات والتعامل معها من أجل الوصول إلى البيانات المراد الحصول عليها وكذلك يمكن تحديد عدد المرات الخطأ فى كلمة السر وكلمة المرور التى يقبلها النظام وتحديد رد الفعل المراد اتخاذه فى هذا الصدد مع العلم بأن كلمة السر التى يقبلها نظام الأوراكل تتكون على الأقل من أربعة إلى ستة حروف يكون من ضمنها أرقام وحروف خاصة مثل "%&," وكل ذلك يعتبر نوعاً من التعقيد لكلمة السر حتى لا يمكن لأى شخص الوصول لكلمة سر بسهولة وعند تغير كلمة السر لا يمكن استخدام كلمة السر القديمة مرة أخرى ولا بد أن تختلف

الكلمة الجديدة عن الكلمة القديمة في أربعة حروف على الأقل .

تأمين التعامل مع قاعدة البيانات فعلى سبيل المثال إذا حاول شخص ما الدخول على قاعدة البيانات من على جهاز مستخدم معين على الشبكة فإنه إن لم تتوفر لديه كلمة السر واسم هذا المستخدم وكلمة المرور إلى الشبكة وحاول عدة مرات وبات هذه المحاولات بالفشل فإنه يمكن لمدير القاعدة التعرف على ذلك حيث أن الجهاز يمكن أن يفصل من على قاعدة البيانات الأنوماتيكية وإخطار مدير قاعدة البيانات بمكان الجهاز والموعِد وكافة المعلومات الخاصة بهذه المحاولة مثل (كلمات المرور التي حاول هذا الشخص الدخول بها وكلمات السر) بحيث يمكن لمدير قاعدة البيانات السيطرة على الشبكة ككل ويكون هو المسئول مسئولية تامة عن أى خطأ أو تغير يحدث على قاعدة البيانات حيث إن النظام

المستخدم يوفر له كافة سبل الأمان لقاعدة البيانات وأى خطأ يحدث يكون بسبب قصور منه ^(١) .

ويمكن لمدير قاعدة البيانات تحديد البيانات التي يمكن أن يتيحها لكل مستخدم على انفراد ، وهذا سوف يساعد في الحفاظ على سرية وثبات البيانات ولا يمكن التلاعب فيها أو الحصول على معلومات إضافية غير مفيدة .

فعلى سبيل المثال في حالة أن مأمور بضرائب المبيعات يرغب في التعرف على كافة بيانات أحد المسجلين الذي له العديد من التعاملات بالجهات الإيرادية المختلفة (ضرائب عامة - ضرائب مبيعات - جمارك) فإنه بعد الدخول على الشبكة والوصول إلى قاعدة البيانات وبعد إدخال كلمة السر واسم المستخدم له على الشبكة وكلمة السر لقاعدة البيانات يكون محدد له الاطلاع على بيانات المسجل المراد فحصه فقط وتكون هذه البيانات للقراءة فقط فلا

يمكن التغير فيها وكذا لا يمكن الاطلاع على أى بيانات إضافية أو بيانات تخص مسجلين أو أشخاص آخرين وإذا تمكن من الحصول على بيانات تخص مسجلين آخرين فإن مدير القاعدة يمكنه التعرف على البيانات التي تم الاطلاع عليها من قبل المستخدم والنتائج التي توصل إليها .

توثيق البيانات (٢) :-

بالنسبة لعملية توثيق البيانات يمكن من خلال الأوراكل توثيق البيانات بمجرد إدخالها على الحاسب الآلى وتحديد موعد ومكان تسجيلها وكذلك عدم القدرة على إلغاء أو إجراء أى تعديل على البيانات التي تم إدخالها ولوحى مدخل هذه البيانات ، كذلك توفر الأوراكل لمديري

(١) كينيث لوى ومارلين تريولى - ترجمة تيب توب لخدمات الترقيم والترجمة - شعبة علوم الحاسب الآلى (أوراكل ٨ أى لمديري قواعد البيانات - تصرف على سبيل الإدارة الفعالة لقواعد بيانات أوراكل ذات الأداء الجيد) مرجع سبق ذكره ص ٤٢٢ .

(٢) كارل ول ديتر وآخرون - إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق د/ خالد العاصى - أوراكل ٨ النشر دار الفاروق للنشر والتوزيع سنة النشر ١٩٩٩ ص ٢٢٤ .

أين المشكلة؟

د / محمد البار

٢- كيف يتم تحديد المشكلة ؟
يتم تحديد المشكلة بثلاث مراحل متتالية وذلك على النحو التالي :-

١ - التحديد العام للمشكلة :
ويتم ذلك من خلال رصد الأعراض العامة التي تصفح المشكلة عن نفسها من خلالها ... فالمشكلة مثل المرض تكون مصحوبة بأعراض مختلفة ... ويمكن من خلال تلك الأعراض أن نحدد بشكل عام أن هناك «مشكلة» فالصداع مثلاً أحد الأعراض المصاحبة للعديد من الأمراض .

٣- تمييز المشكلة ؟
وتلك هي الخطوة الأساسية لا بد أن أية مشكلة لها أعراض تلك الأعراض يمكن أن تصدر عن عدة مشكلات فكيف نميز مشكلتنا منها ؟ فالصداع قد يأتي كعرض من عدة أمراض وهنا يلزم التحليل للوقوف على المرض المسبب لهذا الصداع أو لهذه الأعراض .

أين المشكلة إذن ؟ ... وذلك هو السؤال وتلك هي القضية ، أين المشكلة ؟.

إن أي عملية إصلاح أو تصحيح لا بد أن تأتي في إطار التحديد السليم للمشكلة التي هي من أجلها يتم الإصلاح الصحيح .

فإذا تم تحديد المشكلة بشكل غير صحيح جاءت الحلول خارج السياق المطلوب وبقيت المشكلة على حالها بل ربما زادت تعقيداً .

١- ماذا نعني بتحديد المشكلة ؟

إن أية مشكلة في النهاية هي تناقض أو عدم توافق بين عدة أمور «متغيرات» ... فقد تكون المشكلة عدم توافق بين الموارد والحاجات .. فالموارد محدودة والحاجات غير محدودة وقد تكون المشكلة عدم توافق بين الإمكانيات والقدرات المتاحة والأهداف المطلوبة فالأهداف تتطلب إمكانيات وقدرات ونوعيات مختلفة كما أو كيفاً أو كليهما ... وهكذا .

الإدارات والإدارات العليا الحصول على البيانات والمعلومات السرية بأنفسهم دون الحاجة لمستخدم أو أي شخص آخر كوسيط للتعامل مع قاعدة البيانات ما دام يتوافر لديه كلمة سر واسم مستخدم على الشبكة وذلك من خلال البساطة التي تقدمها الأوراكل للتعامل معها دون غيرها .

عدد المستخدمين على الشبكة :-

كذلك يمكن لعشرات من المستخدمين التعامل مع الشبكة وعلى قاعدة البيانات ونفس البيان الموجود على القاعدة في نفس الوقت ويؤدي كل واحد منه عمله على وجه السرعة (١) .

(٢) مارلين لوبا ولت - ترجمة هب توب لخدمات التمويب والترجمة - شعبة علوم الحاسب الآلي (أوراكل ٨ أي للشبكات - تعلم أساسيات استخدام أوراكل ٨ أي على شبكات اتصالات) الناشر دار الفروق للنشر والتوزيع سنة النشر ٢٠٠١ ص ١٧

ويتطلب الأمر هنا أن نميز بين ثلاثة أمور مهمة هي أسباب المشكلة ونتائج المشكلة والمشكلة ذاتها ... فلو أخذنا الفقر مثلاً في أي بلد أو في أي مجتمع .. هل يعتبر هو المشكلة أم يعتبر إحدى نتائج المشكلة ؟

لو أن هناك ضعفاً في معدلات التنمية وزيادة متسارعة في النمو السكاني وعدم كفاية في الموارد وعدم قدرة على توظيف الموارد المتاحة على النحو الأفضل فقد تعد تلك هي أسباب المشكلة والفقر النتيجة الكلية للمشكلة .. وتكون المشكلة هنا في إدارة الموارد الاقتصادية .

المهم هو أن نفرق بين المشكلة وأسبابها ونتائجها فضعف السيولة في شركة ما في وقت ما ... يعتبر هو المشكلة أم أحد نتائجها ... وكذلك يمكن أن يقال عن ضعف الريج هل هو المشكلة أم هو ناتج عن مشكلة ضعف الإنتاج مثلاً ... إن نقطة البداية المهمة هي أن نحدد المشكلات ونميز بينها

وبين أسبابها ونتائجها كما نميز تماماً بين المرض وأسبابه ونتائجه ...

٤ - تحديد منهج معالجة المشكلة وإيجاد الحلول لها ؟

إذا تم تحديد المشكلة بدقة تتضح العناصر الثلاثة التالية :-

المشكلة ← الأسباب ← النتائج ويمكن تحديد المنهج اللازم لإيجاد الحلول للمشاكل وبدون ذلك فلن نحل المشاكل ... فلو رحنا نعالج ضعف السيولة على أنه المشكلة وقلنا إن الحل في ضخ مزيد من الأموال أو زيادة رأس المال ... ولو لم تكن السيولة إلا إحدى نتائج المشكلة فقد تتخطى مشكلة ضعف السيولة ظاهرة لفترة معينة ثم تعود للظهور مرة أخرى لأننا لم نعالج المشكلة الأصلية ولكننا تعاملنا مع إحدى نتائجها أما إذا عالجت المشكلة سواء تمثلت في ضعف الإدارة أو ضعف المنتجات أو ضعف التسويق ... فسوف نجد الطريق الصحيح لمعالجة

ممسألة ضعف السيولة ... وهكذا يتم تحديد منهج حلول المشاكل من خلال الخطوات التالية :-

- أ - تحديد المشكلة .
- ب - تحديد أسباب المشكلة .
- ج - تحديد البدائل المختلفة لمعالجة أسباب المشكلة .
- د - اختيار أفضل البدائل المتاحة لحل المشكلة .
- هـ - تطبيق البديل الأفضل .
- و - متابعة نتائج التطبيق وتقييم تلك النتائج .
- ز - تطوير الحلول وزيادة فاعليتها .

تلك هي القضية كيف تعالج هذا هو الأهم ... حدد المشكلة بشكل صحيح ولا تخلط بينها وبين الأسباب والنتائج المصاحبة لها ... ثم ضع الحلول لمعالجتها دون أن تضع العرية أمام الحصان ■

إعادة الهيكلة القيادية بتقنيات القيادة التحويلية وتحويلها إلى علم نتاج وأثر النظرية الإبداعية للمراجعة الذاتية على المنظمة والمجتمع

تحت رعاية ورئاسة

الأستاذ الدكتور / على لطفي رئيس الوزراء الأسبق ورئيس المؤتمر

الموارد المالية والبشرية
بالمنظمة .

سادساً :

النظرية الإبداعية في الفكر
(المحاسبي / الإداري /
القانوني) الجديد للقضاء
على المخالفات والجرائم
المالية ، ومضاعفة الإيرادات
النقدية في المنظمة .

سابعاً :

المخطط المستقبلي للتوازن
المالى الضريبي .

ثامناً :

أثر الخدمات الاستشارية على
جودة أداء المراجع الخارجى
والضوابط المقترحة لزيادة
كفاءة دور المراجعة الداخلية
في مواجهة ظاهرة الفساد

و المثلث الذهبى على القوائم
المالية ونتائج الأعمال .

ثانياً :

أثر المراجعة الذاتية الإبداعية
(مراجعة بدون مراجع) على
مضاعفة الإيرادات النقدية
والقضاء على المخالفات
والجرائم المالية وتطابق
الموازنات السنوية وفقاً
للخطة .

رابعاً :

تقنيات القيادة التحويلية في
خصخصة المنظمات دون بيعها
وتحويلها بدون نقود لتعظيم
القيمة .

خامساً :

إعادة الهيكلة القيادية لتجاوز
تراجع القيمة وزيادة كفاءة

تناولت محاور المؤتمر الذى
عقد في فندق شيراتون
القاهرة - قاعة صلاح الدين
تحت رعاية ورئاسة الأستاذ
الدكتور / على لطفي رئيس
الوزراء الأسبق - على مدار
يومى الرابع والعشرين
والخامس والعشرين من شهر
مايو ٢٠٠٥ والذى يدور حول
عنوان المؤتمر أعلاه الآتى :-

أولاً :

التمية البشرية في مصر بين
إنجازات الواقع وتحديات
المستقبل .

ثانياً :

تحويل القيادة الإدارية إلى علم
نتائج وتأثير رأس المال الفكرى

أولاً :

القوائم المالية ونتائج الأعمال والحسابات الختامية .

خامساً :

أهمية تحقيق رقابة ذاتية على النقدية بالمنظمات مما يجعلها غير خاضعة للمراجعة حيث تراجع ذاتياً بدون مراجع ، حيث يؤدي ذلك إلى التحقق الكامل بين أصول واستخدامات المنشأة ذاتياً .

سادساً :

الاستفادة من مميزات ترابط النقدية مع باقى حسابات المنشأة ، مما يؤدي إلى انعدام الجرائم المالية المتعلقة بالأموال فى المنشأة والمجتمع كما يؤدي إلى تطابق الموازنات السنوية وفقاً للخطة الإنمائية للدولة .

سابعاً :

تفعيل دور المنظمات فى تخصيصها دون بيعها وتمويلها بدون تقود لتعظيم القيمة .

ثامناً :

أهمية استفادة المنظمات الحكومية من خصخصة

التأكيد على استمرار دور الحكومة فى تحقيق التنمية البشرية مع تغيير طبيعة ومقومات هذا الدور بما يضمن إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص «تقاسم المهام» وذلك فى إطار اتباع سياسات رشيدة تشجع النمو الاقتصادى وتهىئ المناخ الملائم للقطاع الخاص .

ثانياً :

أهمية تحويل القيادة الإدارية إلى علم نتائج ، حيث أنه الأمل لنا كدول عربية بعد أن تم التفوق علينا فى رأس المال البشرى والفكرى والتنظيمى .

ثالثاً :

أهمية رأس المال العاطفى حيث ثبت أن نسبة إسهاماته فى أرباح المؤسسة ٣٩١٪ ربح إضافى مقارنة برأس المال الفكرى ٥٥٪ فقط رأس المال البشرى ٨٪ فقط ربح إضافى .

رابعاً :

تفعيل قدرة المثلث الذهبى فى المنظمات لانعكاساته على

المالى فى قطاع الأعمال .

تاسعاً :

نحو استراتيجيات ملائمة للبحث السلوكى فى مجال المحاسبة الضريبية بالتركيز على سلوك الممول .

عاشراً :

استخدام الأنظمة الذكية (الأنظمة الخبيرة) فى مجال تطوير أداء مراقب الحسابات والفاحص الضريبى .

حادى عشر :

أهمية البعد الإعلامى والإفصاح المحاسبى للتقارير المالية .

هذا وبعد عرض المحاور

السابقة وبعد المزيد من

المناقشات التى تمت من

جانب السادة المشاركين

وأصحاب القرار ، فقد

اجتمعت اللجنة العلمية

للمؤتمر وتوصلت إلى

العديد من التوصيات .

وكان أهم هذه التوصيات

ما يلى :-

الاتصال فى إطار مجموعة من
المواقف المرتبطة بسلوك
الممول.

خامس عشر :

أهمية البعد الإعلامى
والإفصاح المحاسبى فى
التقارير المالية للمنظمات
لتحقيق الشفافية والمشاركة
والاستجابة والعدالة والفاعلية
والرؤية الاستراتيجية .

سادس عشر :

ضرورة اعتذار مراجع
الحسابات عن تقديم
الخدمات الاستشارية
للشركات محل المراجعة طالما
قرر أن يكون مستقلاً لأنه مع
الوقت سيجد نفسه منقاداً
نحو تحقيق مصالح الشركة
على حساب جودة واستقلالية
عملية المراجعة .

سابع عشر :

أهمية الاستفادة من الأوراق
البحثية حول الضوابط
المقترحة لزيادة كفاءة دور
المراجعة الداخلية فى مواجهة
ظاهرة الفساد المالى فى قطاع
الأعمال.

١ - إيجاد ١,٩ مليون وظيفة
إضافية فى غضون عام
٢٠١٠ و ٢,٨ مليون وظيفة
إضافية فى غضون عام
٢٠١٥ م .

٢ - تزايد مخزون رأس المال
بمعدل ٩% فى سنة ٢٠١٠
وبمعدل ١٤ % حتى سنة
٢٠١٥ م .

٣ - الزيادة فى الاقتصاد مرة
ونصف حتى سنة ٢٠١٠
ومرتين و ١١ % حتى سنة
٢٠١٥ م .

٤ - الزيادة فى إجمالى المنتج
المحلى ٢,٢ % حتى سنة
٢٠١٠ م و ٤,٥ % حتى
سنة ٢٠١٥ م .

ثالث عشر :

أهمية استخدام الأنظمة الخبيرة
فى تطوير أداء مراقب الحسابات
وبناء قاعدة المعرفة الضريبية
وتطوير أداء مأمور الضرائب .

رابع عشر :

أهمية تفعيل علاقات الاتصال
فى النظام الضريبى لكون
الممول يمثل أحد الأطراف
المباشرة فى معظم عمليات

المنظمات دون بيعها والتي
تؤدى إلى تخفيض نسبة
المرتبات (على الباب الأول)
بمقدار النصف (٥٠%) .

تاسعاً :

أهمية إعادة الهيكلة القيادية
فى المنظمات لتجاوز تراجع
القيمة بها وزيادة كفاءة الموارد
المالية والبشرية .

عاشراً :

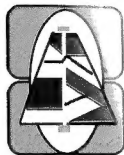
أهمية تحول المديرين إلى أتباع
استراتيجيات الحلول
الإبداعية للمشكلات ورسم
الخرائط الذهنية لها والتفكير
بشكل مجاز ومقارن .

حادى عشر :

ضرورة إعادة النظر فى المادة
(٥٢) والمادة (٥٣) من القانون
المدنى لتعارضهما مع نصوص
الدستور فيما يتعلق
بالشخصية الاعتبارية من
المادة ٢٩ إلى المادة ٣٥ .

ثانى عشر :

أهمية المخطط المستقبلى
للتوازن المالى الضريبى نظراً
لقدرته على تحقيق الآتى :-



الشركة القابضة

للقطن والغزل والنسيج والملابس الجاهزة

تقدم

• البدل الجاهزة

• ملابس حريمي

• الوبريات

• المفروشات



تباع بالمعرض الدائم بمقر
الشركة القابضة للغزل والنسيج

الإستعلام

ش. الطاهر - عابدين ت: ٣٩٠٦٩٤٢ - ٣٩٠٣٢٣٥

الآن

ومن كافة فروع البنك الأهلي المصري

يمكنك الحصول على بطاقة حاسب لكل بيت
والشراء مباشرة من الشركات المشاركة
في المبادرة.

لمستقبل كبير
فقط صغير



البنك الأهلي المصري

الأقرب إليك



المصرية للاتصالات
Telecom Egypt

بطاقة الأهل
حاسب لكل بيت



- فترة شهر إلى ٣ أشهر
- أقل سعر عالمي
- تنوع فترات التقسيط من ١ إلى ٤٠ شهر
- مراكز مبيعات منتشرة في القري والمحافظات
- الاتصال بخدمة الأهل فون ٥٧٦٠٧٧٧ للاستعلام
- عن بطاقة الأهل حاسب لكل بيت
- للاستعلام عن المبادرة ١٩٢٤٦

مبادرة حاسب لكل بيت برعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
وبالتعاون مع الشركة المصرية للاتصالات